وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تحت عنوان:

التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988م

من إعداد الطالبة:

* عظيم أسماء

تحت إشراف الأستاذ:

* عطري علي

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ : ..... رئيسا

الأستاذ: ..... مشرفا

الأستاذ : ..... مناقشا

السنة الجامعية : 2016- 2017م

*دعـاء *

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

قال رسول الله صلى عليه وسلم: "مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضَاءً لِطَالِبِ الْعِلْمِ ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحِيتَانُ فِي الْمَاءِ ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَ بِهِ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ ".

إهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى أبي محمد الذي وقف بجانبي وأمي الحبيبة لعالية والى اعز شخص وهو جدي عبد الجبار رحمه الله برحمته والى جدتي العزيزة أطال الله بعمرها إلى نور قلبي ورفيق دربي خطيبي المحترم عماد الدين وابعث ارق تحية الى أخي الصادق الذي لا أنسى فضله لي ابراهيم واخوتي نوردين وأمال ونجاة وسمية والى عائلتي وصديقاتي وكل من تمنى لي النجاح

وشكـــــــــــــــــرا

****عظيم أسماء****

كلمة شكر

اشكر الله على هذا العمل المتواضع واشكر الأستاذ العطري علي

على إشرافه ومتابعته لهذا البحث.

عظيم أسماء

خطة البحث :

مقدمة :

الفصل الأول : الإطار العام للتنمية الاقتصادية .

تمهيد:

المبحث الأول: الإطار المفاهمي للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية .

المطلب الثاني: السياق التاريخي للتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها.

المطلب الرابع: المصادر التي تمول التنموية الاقتصادية .

المبحث الثاني: أهم أولويات وأهداف التنمية داخل الدول النامية .

المطلب الأول: أولويات التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجهها الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية داخل الدول النامية .

المطلب الرابع: خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام .

المبحث الثالث : نظريات التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي في دول المتقدمة.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية في دول النامية (متخلفة)

خلاصة :

الفصل الثاني : سياسات التنمية في الجزائر 1962– 1988 .

تمهيد:

المبحث الأول : التنمية الاقتصادية في الجزائر من الإستقلال إلى خطة التنمية 1967.

المطلب الأول: تنظيم الاقتصاد من الاستقلال 1962 إلى خطة التنمية 1967.

المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء الاقتصادي .

المبحث الثاني: نموذج الصناعات المصنعة في الجزائر.

المطلب الأول : مفهوم إستراتجية التنمية .

المطلب الثاني: إستراتجية الصناعات المصنعة في الجزائر.

المطلب الثالث: نتيجة تطبيق الإستراتجية الصناعات المصنعة في الجزائر.

المبحث الثالث : نموذج القطاع الفلاحي داخل الجزائر في فترة قبل 1988 .

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للزراعة.

المطلب الثاني: تطوير القطاع الفلاحي قبل الإصلاحات 1988.

المطلب الثالث: مكانة الزراعة داخل التنمية الوطنية.

المطلب الرابع: الصعوبات والتحديات التي وجهها النشاط الزراعي الوطني .

المبحث الرابع: نموذج التجارة الخارجية في الجزائر بعد الاستقلال .

المطلب الأول: التجارة الخارجية في فترة 1963 إلى 1966 .

المطلب الثاني: التجارة الخارجية خلال المخططات التنموية (1967– 1977) .

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرير .

المطلب الرابع: تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال المرحلة (1980– 1989)

المطلب الخامس: تنمية الصادرات في الجزائر .

المطلب السادس: مشاكل التصدير في الجزائر

خلاصة:

الفصل الثالث : تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد 1988.

تمهيد:

المبحث الأول:أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي

المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها الإصلاحات الاقتصادية

المطلب الثالث: آثار الإصلاحات الاقتصادية

المطلب الرابع: المبرر الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 .

المطلب الخامس: الأهداف التي توصلت إليها الإصلاحات .

المبحث الثاني: أهم برامج الإنعاش الاقتصادي

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004)

المطلب الثاني: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005– 2009)

المطلب الرابع: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار

المطلب الخامس: البرامج التنموية المعتمدة ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

المبحث الثالث:سياسات التصدير في الجزائر

المطلب الأول: أولويات التصدير

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة المتوسطة والتصدير

المطلب الثالث: الصعوبات التي يواجهها التصدير في الجزائر

خلاصة :

خاتمةّ عامة

قائمة المراجع

مقدمة

تمهيد:

إن أهم القضايا التي تركز عليها الدراسات والأبحاث هي قضية التنمية الإقتصادية خاصة في دول العالم الثالث نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

ولقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص في المجال الإقتصادي، فعرفت العلاقات الإقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة والتي شكلت فجوة كبيرة بين الدول وأدت إلى التعاون بين الدول من ناحية التقدم والتطور، حيث أنه من أسباب تخلف دول العالم الثالث هو ظاهرة الإستعمار مما جعلها عاجزة عن مواكبة هذه التطورات والنهوض باقتصادها ومن بين هذه الدول الجزائر.

لقد عانى الإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الإقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الإقتصادية ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وإرتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بإضافة إلى إرتفاع معدلات الديون وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الإقتصادي والإجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الإعتماد على الخارج للحصول على الإحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وزيادة التبعية للعالم الخارجي.

وبالتالي شهدت عملية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة عصرنة المجتمع وتكيف إقتصادها مع قواعد السوق لتجاوز الأزمة المتعددة التي تتخبط فيها والتكيف مع التطورات الإقتصادية والإجتماعية المستمرة سواء على صعيد الوطني أو الدولي.

مبررات اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر قبل 1988 وبعد 1988 موضوعا مهما وواسعا يحتاج إلى التقدم وهذا في مختلف جوانبه مما يدفع إلى أي باحث إلى الإهتمام به خاصة في ظل الأهمية التي يكتسبها، وفي هذه المرحلة البحثية سيتم التطرق إلى الدوافع اختيار هذا الموضوع حيث يمكن إيجازها في مجموعة من مبررات ذاتية وموضوعية.

أ- **مبررات ذاتية:** لقد تم اختيار هذا الموضوع لرغباتي الشخصية وهذا الموضوع يتحدث عن المنطقة التي أنتمي إليها ويحتوي على أهمية بالغة في تنمية النطاق الوطني وأيضا بسبب الوضع الإقتصادي الحالي الذي تمر به الجزائر فهو مشابة للوضع الذي كانت تعيشة خلال فترة الأزمة الإقتصادية .

ب- **مبررات الموضوعية:**

هذا الموضوع في عوض يعالج أهم قضية تواجه دول العالم الثالث والمتمثلة في التنمية الإقتصادية باعتبارها المعيار الجوهري في تقييم المجهودات الإنمائية وأهم الإصلاحات الإقتصادية التي تبذلها في تنمية الإقتصاد الوطني

نطاق الدراسة: يتناول موضوع البحث التنمية الإقتصادية في الجزائر والتي تمثل الركيزة الأساسية في الدراسة وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الإطار الجغرافي والزمني للدراسة على نحو التالي:

أ- **المجال الجغرافي:** إن موقع الجغرافي المرتبط بدولة الجزائر فلديها موقع إستراتيجي مميز إذ أنها من بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط من جهة الشمال ومن جهتي الشرق والغرب بقية الدول المغاربية وتصل بين القارتين الإفريقية والأوربية وجنوبا المالي وتشاد.

ب- **المجال الزمني:** تركز الدراسة على الفترة الزمنية للتنمية الاقتصادية قبل 1988 حيث إتبعت الجزائر خلال هذه الفترة على سياسة إقتصادية إشتراكية إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الإقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها وبعد 1988 تميزت بإنخفاض أسعار البترول حيث إتجهت نحو الإصلاحات الإقتصادية للوصول إلى إقتصاد أقوى.

أدبيات الدراسة: تحظى الدراسات حول التنمية الإقتصادية باهتمام متزايد خاصة لدى الباحثين لذلك فأدبيات الدراسات الإقتصادية وأهم الكتاب يتفق على أن التنمية هي الهدف مستمر وقدرة المتواصلة على تطور والنماء والارتقاء.

الدراسات باللغة العربية فهي كثيرة نوعا ما، ويمكن ذكر منها ما ينشر دوريا في مجلة نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر للأستاذ كربالي بغداد، صادرة عن كلية العلوم الإنسانية جامعة محمد

خيضر بسكرة بإضافة إلى ما نشير إلى أطروحة فتحي وردية في المبرر الاقتصادي في ضل الإصلاحات الإقتصادية لسنة 1988 صادرة عن جامعة مولاي معمري تزي وزو والتي تناولت موضوع ضوابط إنهاء عقد العمل لأسباب إقتصادية في القانون الجزائري.

الإشكالية:

تعالج هذه الدراسة إشكالية التنمية الإقتصادية في الجزائر وتعد من أبرز الإشكاليات المطروحة في مرحلة ما بعد الاستعمار الفرنسي وإنطلاقا من هذا تتم صياغة الإشكالية الرئيسية حول هذا الموضوع:

- هل أدت إصلاحات 1988 إلى تغيير جذري في السياسات التنموية التي إتبعتها الجزائر منذ الإستقلال؟

- **الأسئلة الفرعية التالية:**

- ما هي أهم الصعوبات التي واجهتها التنمية الإقتصادية داخل الدولة النامية؟
- هل القطاع الزراعي كانت لديه نتائج فعالة داخل التنمية الوطنية قبل 1988؟
- إلى أي مدى حققت إصلاحات 1988 في تحقيق إقتصاد منتج للجزائر؟
- ماهي نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001/ 2004)

الفرضيات:

للإجابة عن هذه التساؤلات تطرقنا إلى الفرضيات التالية:

1- الإصلاحات التي طبقتها الجزائر منذ 1988 . لم تكن نتيجة لمتطلبات وطنية ، بقدر ما كانت إستجابة لضغوطات خارجية .

2- تتمثل الصعوبات التي تواجهها التنمية الإقتصادية في الفقر وضيق جمع السوق وعوائق سياسية ونظامية وعدم الاستقرار الأمني.

3- لم يحقق القطاع الزراعي نتائج فعالة داخل التنمية الوطنية قبل 1988 لأنه قد تأثر بعراقيل ومحددات نشأته.

4- حققت الإصلاحات 1988 إقتصاد منتج للجزائر ذلك لأنها شملت زيادة الإنتاج والإنتاجية وكذلك التحكم بالطلب من جهة أخرى كما أنها مرتبطة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5- أهم نتائج التي وضعها برنامج الإنعاش الإقتصادي تتمثل في تراجع نسبة البطالة وقد خفف من الإنعكاسات الفاسدة وخلق ظروف إستراتيجية حقيقية.

الإطار النظري للدراسة: في تناول هذه الدراسة التي هي تحت عنوان التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988م تستعين على مجموعة من النظريات هي كالآتي:

أ- **النظرية الكنزية:** قد قامت هذه النظرية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل أهمها رفض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل حيث اعتبر كنز أن التوضيف الكامل حالة ليست دائمة الحدوث.

المنهج الماركسي مدرسة التبعية—ماركسية

مدرسة التبعية: تعتبر الدول النامية وفقا لمدة النظرية دول أسيرة لتنظيم المؤسسات الإقتصادية حيث أصبحت إقتصاديتها محكومة بالتبعية إقتصادية دول المنعدمة.

الماركسية: هي نظرية قامت بتحليل النظام الرأسمالي ونقده والبحث عن الإمكانيات التاريخية لعقد وتجاوز الرأسمالية.

الإطار المنهجي: كما فرضت طبيعة الموضوع الإعتماد على المنهجية المركبة التي قسمت إلى:

أ- **المنهج التاريخي:** الذي تم توضيفه في تتبع الخلفية التاريخية للمراحل المختلفة للتنمية الإقتصادية في الجزائر خلال تنظيمات ونماذج، وبناء الإصلاحات داخل الإقتصاد الوطني.

ب- **المنهج المقارن:** تتطلب الدراسة إبراز الإختلافات التنموية قبل وبعد سنة 1988 هذا ما استدعى توظيف المنهج المقارن.

الإطار لمفاهيمي:

- **النمو الإقتصادي:** يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع.
- **التنمية الإقتصادية:** هي خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح.
- **الدخل الفردي:** هو نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي الخام للدولة خلال السنة.

الإصلاح الإقتصادي: هو عملية منظمة للتغير في الإقتصاد بهدف إزالة الإختلافات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغيرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار.

الإنعاش الإقتصادي: هو أداة من أدوات السياسات الإقتصادية ومتمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركز على مشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية.

تقسيم الدراسة:

الفصل الأول: كان من الضروري أن نبدأ موضوع بحثنا هذا بإطار نظري وقد تضمن الفصل ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول مفهوم التنمية الإقتصادية وأهم المصادر التي نمولها أما المبحث الثاني فقد تطرق التحقيقات والأهداف التنموية داخل الدول النامية في حين أن المبحث الثالث تضمن أهم النظريات المفسرة للنمو والتنمية الإقتصادية داخل الدول المتقدمة والدول النامية.

الفصل الثاني: والذي أدرج تحت عنوان سياسات التنمية في الجزائر (1962- 1988) يضم بدوره أربعة مباحث في المبحث الأول تنظيم ووضعية الإقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات أما المبحث الثاني فقد شهد نموذج الصناعات المصنعة في الجزائر والمبحث الثالث فتطرقنا فيه عن القطاع الفلاحي داخل الجزائر وبنسبة للمبحث الرابع فتضمن نموذج التجارة الخارجية في الجزائر.

الفصل الثالث: يشمل ثلاثة مباحث تتكون بداية المبحث الأول أهم الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال 1990 وفي المبحث الثاني يركز على برنامج الإنعاش الإقتصادي وأثر هذا البرنامج في تعزيز فرص الاستثمار.وفي الأخير يوضح المبحث الثالث الصدير في الجزائر

الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار العام للتنمية الاقتصادية .

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المفاهمي للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية .

المطلب الثاني: السياق التاريخي للتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها.

المطلب الرابع: المصادر التي تمول التنموية الاقتصادية .

المبحث الثاني: أهم أولويات وأهداف التنمية داخل الدول النامية .

المطلب الأول: أولويات التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجهها الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية داخل الدول النامية .

المطلب الرابع: خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام .

المبحث الثالث : نظريات التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي في دول المتقدمة.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية في دول النامية (متخلفة)

تمهيد:

تعتبر التنمية الإقتصادية في البلدان المختلفة الهاجس الأول الذي يشغل ميدانيا بال واضعي خطط التنمية فيها وفكريا بال الباحثين في مجال إقتصاد التنمية الذين كانت أبحاثهم عن اقتراح العديد من النظريات التي تهدف لتحقيق الإنطلاق المنشود.

ومن جهة أخرى فإن فشل الدول النامية في تجاوز التخلف الذي ظل يلاحق مجتمعاتها بإنجاح المناهج الوضعية المستوردة التي كانت سبب فجوة التخلف العميقة التي تشهدها الدول النامية والتخلف هو مشكلة معقدة داخل هذه الدول ويشمل جميع الأبعاد (الثقافي- الإجتماعية والإقتصادية).

فإن التنمية الإقتصادية هي خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح وتهدف إلى تطوير والنجاح.

المبحث الأول : الإطار مفاهيمي للتنمية الإقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية .

لغة: من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه .

أما اصطلاحا : إختلف الإقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم كما يقول الدكتور " إبراهيم العسل " إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الإديولوجيا الحاكمة لفكرة وإختصاصه، فيما يراها الإقتصاديون الرأسماليون والإشتراكيون ازديادا في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد مع إختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك . يذهب الإجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الإجتماعي والصحي والتعليمي والخدمات.

ويشير أيضا إلى أن التوجهات الأولى لتعريف التنمية كانت تميل إلى حصرها في مفهوم النمو الإقتصادي، ثم تطورت النظرة إليها لتشمل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغذاء- السكن – اللباس- التعليم- العمل) إلى جانب الحاجات المعنوية كتحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة ... [1].

في الوقت الذي إرتبط تطور مفهوم التنمية عبر مراحل أساسية نتيجة تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الليبرالي [2]الذي عجز عن حل الأزمات الجزئية والكلية لتلك البلدان نظرا لاعتماده على المكونات الفرعية لمفهوم التنمية ومنها:

- **ارتباط التنمية ببعض المؤشرات الإقتصادية** : حيث اتخذت البلدان النامية على عاتقها اللحاق بالبلدان المتقدمة .

[1] – د. مصطفى عبد اللطيف، أ، بن سانية عبد الرحمان، "ملتقى الدولى الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ... ورهنات المستقبل " عنوان المداخلة إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقق الاسلامي المركز الجامعي – غرداية ، يوم 23-24 فبراير 2011 م .، ص 03.

[2] – كبداني سيدي أحمد ، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان سنة 2012- 2013، ص 18.

- **ارتكاز التنمية على الجانب الإقتصادي** : حيث ارتبط الفكر التنموي في سنوات الخمسينات والستينات بالجانب الإقتصادي في المقام الأول وخاصة في ظل الإنقسام الفكري بين اللبيرالية والإشتراكية مما جعل البلدان النامية منشغلة بتحقيق التقدم ولحاق بالدول المتقدمة .

- **التنمية تتناقض مع عملية التغريب:** حيث أدى إخفاق جهود التنمية في البلدان النامية إلى إعادة ترتيب متطلبات التنمية، بعدما تسبب في الأزمة فكرية تنموية نتج عنها تصحيح الكثير من المصطلحات التنموية التي تم تعميمها، والتي أستمدت من التراث الغربي الليبرالي .

- **الإنتقال من مصطلح التنمية إلى الإصلاحات الإقتصادية** : حيث أدت أزمة التنمية وما خلفته من نتائج سلبية واضحة كالمديونية التي عانت منها البلدان النامية نتيجة العناصر السابقة، إلى جعل الفكر التنموي يرتبط بمختلف الإصلاحات الإقتصادية الجزئية والكلية لإدارة الأزمة.

ومنه يمكننا الوقوف على مختلف مقاربات التنمية وتعاريفها المتطورة والتي تقسم إلى أربع مجموعات منها:

1- التنمية انطلاقا من معيار الدخل: حيث توجد عدة تعاريف أهمها .

أ- يعرفه "Meir " مير" بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة .

ب- يعرفه " كنيد ليبرجر " بأنها الزيادات التي ترى على الناتج الوطني من سلع والخدمات في فترة زمنية مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجيا وفنية وتنظيمية في مؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو تلك التي ينتظر إنتماؤها فيما بعد .

2- التنمية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الهيكل الإقتصادي :

دون غيره من الهياكل الأخرى السياسية والثقافية والإجتماعية، مما جعلها قاصرة في تفسير ظواهرها التي كثيرا ما رفضت الشعارات باسمها ولأجالها ومنها:[1]

[1] - كبداني سيدي أحمد نفس المرجع ص ص19 – 20

أ- هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغير بنيان وهيكل الإقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيق عبر فترة ممكنة من زمن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد .

3- التنمية انطلاقا من النظرة الإقتصادية:

هي مجموعة الإجراءات والتدابير الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الإقتصادي لبناء آلية إقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي . كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه .

4- التنمية باعتبارها عملية حضارية:

هي تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة عملية مجتمعية واعية موجهة عن طريق إدارة لها قدرة إستخدام موارد المجتمع لتحقيق أهدافه الإنتاجية والتوزيعية ، لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الإجتماعية يؤكد الإرتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الإحتياجات الأساسية في ضل نظام عادل لتوزيع الثروة، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والإجتماعي والوطني .

المطلب الثاني: السياق التاريخي للتنمية الاقتصادية

إهتم الإقتصاديون في وقت مبكر بالنمو الإقتصادي ووضعوا النظريات التي ترتكز على عوامل الإنتاج وكمه وعلى علاقات الإنتاج وبيئته كما صنعوا النماذج الذهنية والرياضية المتدرجة في تعقيد وإختبروها غير أن الأساس النظري لإقتصاد التنمية قد تشكل غداة الحرب العالمية الثانية كما سلفت الإشارة، فقد إنطلقت عملية إزالة الإستعمار وتم إرساء قواعد مؤسسات " بريتون وودز" وطرحت الأمم المتحدة مسائل نمو البلدان المتأخرة وتصنيعها وإستقرار أسعار المواد الأولية وكما أظهر 1989

Hugon ، فقد برزت جملة من المسائل على مستوى الدولي مثل " هل ثمة تدهور في شروط التبادل الدولي في غير صالح البلدان المصدرة للمواد الأولية أم أن المسألة هي مسألة عدم استقرار تلك البلدان ؟ وهل يعود التخصص والانفتاح إلى نمو معظم أم يولدان مزايا نسبية ؟ وبرزت قضايا معاكسة على مستوى المحلي مثل حقيقة البطالة المقنعة أو فائض اليد العاملة وحول صلاحية التفسيرات النقدية أو الهيكلية لتضخم أو لعرقلة النمو .

1- ويطهر نموذج (Solow1956) أن إقتصاد ما يتميز بمعدلات نمو دمغرافي وإدخار معروفة يمكن أن يعرف نموا منتظما إذا توفرت له مرونة تعنيه ورأسمال متجانس وعلاقة ديناميكية مرنة بين الإنتاج وإحتياجات الأسواق .

وقدم التحليل الثاني (Lewis 1954) إسهامات في إقتصاد التنمية وفي تطور التخلف وعلاجه مختلفا عن تفكير الكنزي والماركسي حول عرض العمل (لا محدوديته، وتجانسه ومرونته تجاه الأجر)

وعليه قاد إستغلال إفريقيا وبعض الدول الأسيوية إلى تدويل المشاكل، وتجدر الفكر التنموي تحت اسم تيار العالم III حول مشكلات الإمبريالية وتبادل غير المتكافئ وإستغلال الطبقات من قبل البرجوازيات والإقطاعيات، والصراعات الاجتماعية .

لقد تشكل الفكر البنيوي مقابل الفكر الإقتصادي السائد في التنمية كما تشكل الفكر الماركسي الجديد (الراديكالي) كرد فعل مقابل التيار الإصلاحي ومقابل التصورات التطورية لورسو، وقد إنتقد الفكر الراديكالي خطاب البرجوازية المحيطة أو التحليلات المهمة بالعناصر السياسية والثقافية عوض عن الإهتمام بصراع الطبقات وإعتبر أن سبب التخلف ليس نقص رؤوس الأموال المالية بقدر ما هو إستحالة إستعمال الفائض الإقتصادي لأغراض إنتاجية ، لأن الفائض الإقتصادي في العالم الثالث يمتصه ملاك العقار والتجار والدولة والمشاريع الأجنبية على حساب التجهيزات الإنتاجية الوطنية .

وحسب بيتلهايم فإن بلدان العالم الثالث تتميز بالتبعية والاستغلال .

المطلب الثالث: الفرق بين التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها:

أهم الفرو قات بين التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيما يلي :

2- **الفرق بين التنمية ومصطلح النمو**: إن مصطلح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن ونمو يحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي أما التنمية والتخلف إلى حالة التقدم والنمو .

3- **الفرق بين التنمية والتغير**: إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى تقدم والإرتقاء والإزدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

4- **الفرق بين التنمية والتطور**: إن التطور مفهوم يعتمد بأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تم خلال مراحل محددة وثابة .

5- **التقدم**: مصطلح يأتي كمرحلة نهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة

6- **التنمية والتحديث**:كثيرا ما يكون الخلط بين مفهومي التنمية والتحديث فأول يعني بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعريفات الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجيا والمعدات الآلية والسلع الإستهلاكية، ولم تصمد نظريات التحديث أمام الإنتقادات لسبب بسيط جدا وهو إنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف، ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي لأنها تهتم لحقيقة النمو الإجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث [1].

7- **مفهوم الإنطلاق الإقتصادي**: يشير إستعمال مفهوم الإنطلاق الإقتصادي في الكتابات التي تعني بشؤون التنمية، وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي " « Take off " أو المصطلح

[1] - www.aluhoh.net جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، ص 09.

الفرنسي " Decollage " وهناك من يترجمه إلى الإنطلاقة الإقتصادية. ويستند المعجم الإقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية " روستو " حيث ينص على أن " روستو" إستخدم هذه الكلمة في نظريته عن تطور الإقتصادي الذي قسمه إلى خمس مراحل " ومرحلة الإنطلاق" هي المرحلة التي تنهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم ويبدأ عندها ناتج الفرد في متوسط في الإزدياد حاملا معه تغيرات جذرية في فنون الإنتاجية التي تقوم بها فئة من أفراد المجتمع تميزت بصدق وروح الابتكار [1].

المطلب الرابع : مصادر التي تمول التنمية الإقتصادية

من بين مصادر التمويل هنالك المحلية والخارجية

أولا : المصادر الداخلية لتمويل التنمية الإقتصادية

1- مدخرات القطاع العائلي: تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح (أي الدخل بعد طرح كل الضرائب والرسوم المحتملة منه) والإستهلاك الذي يقوم به هذا القطاع .

ويلعب الإدخار العائلي دورا كبير تمويل التنمية الإقتصادية وهو من مجموعة من مصادر منها:

- المدخرات التعاقدية كأقسام التأمين والمعاشات .
- الإستثمار المباشر في إقتصاد الأراضي والمزارع المتاجر والمساكن التي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الإدخار .
- سداد الديون ومقابلة إلتزامات سابقة .

2- مدخرات قطاع الأعمال: تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الإدخار سواء كانت قطاعا خاصا أو عاما .

أ- إدخار قطاع الأعمال العام: تتمثل مدخرات هذا القطاع من أرباح المشروعات العامة (مؤسسات تجارية كبيرة، ومشروعات صناعية تعود ملكيتها للدولة) ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه .

[1] - نفس المرجع، جلال خشيب، ص 09.

ب- مدخرات قطاع الأعمال الخاص: وهي عبارة عن ذلك الجزء غير الموزع من الأرباح التي تحققها مشروعات القطاع الخاص والذي يشمل المحلات والمشروعات التجارية والمصانع الصغيرة والمتوسطة وتمثل مدخرات هذا القطاع نسبة هامة من مدخرات الموجهة للإستثمار في الإقتصاديات المتقدمة .

ثانيا: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الإقتصادية:

يقصد بالمصادر الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة خارج الإقتصاد المحلي التي تجلب على شكل نفقات مالية بهدف تمويل مختلف [1].

المشروعات الإستثمارية ويمكن أن نوجز هذه المصادر فيما يلي :

أ- المعونات الأجنبية: تقدم المعونات من الدول المتقدمة ، والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية وهي تعتبر من أهم مصادر تمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض بهدف رفع معدلات النمو الإقتصادي والجدير بالذكر أن هذه المعونات ما هي إلا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة إلى تحقيقها وتطلب لسد النقص في الموارد وتنقسم إلى قسمين:

- منح لا ترد إلى الجهة المانحة ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدول المستفيدة.

ب- قروض ميسرة: يقصد بها تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة إسترجاعها ميسرة وبسيطة ويغلب عليها طابع المساعدة، وتقديم توجيهات أكثر من طابع الربحية .

ت- القروض الخارجية: يمكن أن يأخذ إنسياب رأس مال الأجنبي إلى الدول النامية أحد أشكال التالية:

1- القروض الحكومية الثنائية: هي القروض التي تعقد بين حكومات الدول المانحة للقروض والحكومات الدول النامية .

2- قروض مؤسسات التمويل الدولية: هو تمويل من جانب المنضمات الإقتصادية والمالية ذات الثقة الدولية أو متعددة الأطراف، فتقدم مصادره البنك الدولي للتعمير والتنمية (IBRD)

[1] - موسى سعداوي، "دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية"- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2006- 2007 ، ص ص 9-12-11-10

ومؤسسات المنبثقة عنه لا سيما هيئات التنمية (IDA) والمؤسسة المالية الدولية وكذالك صندوق النقد الدولي (FMI) .

3- الإستمارات الأجنبية الخاصة: يحتل هذا الإستثمار أهمية واضحة في إقتصاديات الدول النامية وقد يكون مباشر أو غير مباشر :

1- **الإستثمار الأجنبي المباشر**: يتمثل في المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت هذه الملكية كاملة أم بإشتراك مع رأس المال وطني وذلك ما يكفل الرقابة المباشرة للأجنبي على المشروع .

2- **الإستثمار الأجنبي غير المباشر**: ويتمثل في:

أ- القروض الخاصة: هي تلك القروض التي تعتمدها الهيئات الأجنبية الخاصة أو الأفراد وكبار المصدرين .

ب- إكتساب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الأسهم أو السندات التي تصدرها الدولة المقترضة.

ت- يستعمل القطاع الخاص مدخرات في تمويل الذاتي في أنشطة.

ث- الإدخارات الإجبارية: هي ذلك الجزء الذي يقتطع من الدخول للأفراد بعيدا عن حاجة الإستهلاك بطريقة إلزامية.

ج- إدخار حكومي: يتحقق الإدخار الحكومي في الفرق ما بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية .

3- التمويل بالعجز أو تمويل التضخمي: هو عبارة عن زيادة إنفاق الحكومة عن إيراداتها الجارية تلجأ الدول النامية إلى التضخم لسد جزء هذه الفجوة، وبالتالي فإن التضخم إذا ما نجح في رفع معدل الإدخار الوطني يعتبر شكلا من أشكال الإدخار الإجباري ويمكن أن يضم التمويل التضخمي بالاقتصاد الوطني في البلدان النامية، نظرا لضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وإرتفاع الميل للإستهلاك .

المبحث الثاني : أهم أولويات و أهداف التنموية داخل الدول النامية.

المطلب الأول: أولويات التنمية الإقتصادية في الدول النامية.

إن التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة التغيرات الرئيسية سواء في الهياكل الإجتماعية أو الأساليب الحياة الشائعة أو الهيئات الوطنية، وكذا دفع عجلة النمو الإقتصادي بما يقلل من عدم المساواة والقضاء على الفقر، بما يتوجب معه أن يتوافق النظام الإجتماعي بكامل رغباته وإحتياجات الأفراد والجهات المتعددة داخله بما يحقق حياة أفضل وأكثر إنسانية حياة تحقيق شروطها لأن الأفراد إذا علموا أن حياتهم لا تقترب من شروط الحياة تصيبهم خيبة الأمل مقارنة بمجتمعات أخرى فيما يتطلب التنمية تحقق ثلاثة قيم جوهرية مشتركة بين المجتمعات وهي:

أ- **القدرة على العيش:** بمعنى القدرة على سد الحاجات الأساسية الأولية فجميع البشر لديهم إحتياجات أساسية معينة بدونها تصبح الحياة مستحيلة ومنها الغذاء والمسكن والصحة والحماية إذا عجز أحدهما يصيب المجتمع بالتخلف الحضاري المطلق لذا يتوجب على كل نشاط إقتصادي أن يمد الناس قدر المستطاع بالوسائل التي يستطيعوا بها التغلب على عدم المساواة والحرمان الناتج من الغياب وقلة الحاجات ، لأن التنمية بدون تقدم إقتصادي مستمر وموثق على مستوى مجتمعي لا تمكن من إدراك التنمية البشرية كما أن الفرد يجب أن يمتلك الكفاية ليستطيع إمتلاك الكثير، بينما يكون تقليل عدم العدالة في تحقيق متوسط الدخل الفردي مرتفع وإزالة الفقر المطلق وتوفير فرص عمل أكبر يشكل الشرط الضروري وليس كافي للتنمية [1].

ب- **تقدير الذات وإحترمها:** إن عدم إحساس بعزة النفس والثقة بها لا يجعل الفرد يعيش حياة جيدة كعدم إحساسه بأهلية وإحترام الذات، فإن كل المجتمعات تسعى لصياغة معينة لعزة النفس التي تتمدد مكوناتها من الثقة والهوية والإحترام والشرف وهذا التنوع يجعل المجتمعات

[1] - كبداني سيدي أحمد، نفس المرجع ص28.

بإختلاف درجات تقدمها المشتركة في المبادئ والقيم العصرية للدول المتقدمة مما جعل التنمية وسيلة لا غنى عنها .

نموذج الرسم البياني هرم ماسلو:

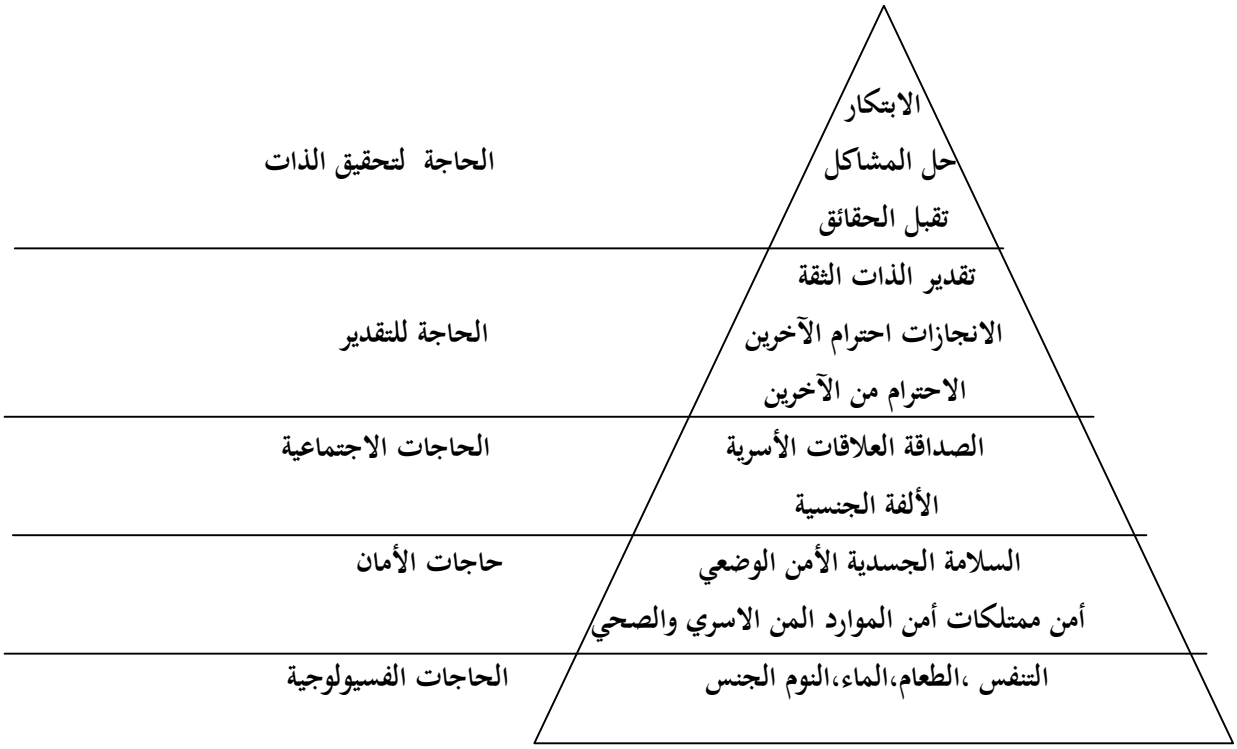

تسلسل ماسلو الهرمي للإحتياجات [1] .

ت– الحرية من الإستعباد : بمعنى الحق في الإختبار، فحرية البشرية تعني العتق والتحرر من التنازل عن الشروط المادية في الحياة، والتحرر من المؤسسات غير السلمية والمعتقدات الخاطئ ، فهي الحرية تستلزم مجالا واسعا من الإختبارات للمجتمعات وأفرادها معا مع الحد من التعقيدات الخارجية في إتباع هدف إجتماعي معين الذي يدعو إليه وهو التنمية وفي هذا الصدد أستنتج " Lewis" من خلال دراسة العلاقة بين النمو الإقتصادي والحرية أن ميزة الإقتصاد ليست في السعادة الناتجة عن

[1] تسلسل ماسلو الهرمي للاحتياجات :. HTPS://ar.wikipedia.org/wiki

زيادة الثروة، ولكنها الزيادة في نطاق الإختبار البشري بمعنى أن الحرية متعددة منها السياسية وتشمل على الأمن الشخصي وسيادة القانون وحرية التعبير والمشاركة السياسية المساواة [1].

المطلب الثاني : الصعوبات التي تواجهها التنمية الإقتصادية داخل الدول النامية

عملية التنمية تهدف إلى رفع المستوى المعيشي المتأثر بالعديد من المعوقات التنمية الإقتصادية:

أولا: الدائرة المفرغة للفقر: حيث أن إنخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الإدخار وبالتالي إنخفاض معدل الإستثمار بما يعني ضمنيا إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[2] خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي[3] بما يؤدي إلى إنخفاض الإدخار الشخصي وباستمرار هذه الحلقات المستعلمة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية .

ثانيا: ضيق حجم السوق : إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأيد النظري فيما يخص تبنى إستراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الإقتصادي والذي تعاني منه البلدان التصنيع كمفتاح للتقدم الإقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الإستراتيجيات إقتضى إنشاء مصانع كبيرة للإستفادة من إقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل . غير أن عدم إستطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة و هو ضيق حجم السوق الذي يأدي إلى قصور الطلب المحلي عن إستيعاب الطاقة القصوى للإنتاج والذي تسبب فيه الحلقة المفقرة للفقر .

ثالثا :عوائق سياسية ونضامية: يرى بعض المفكرين الإقتصاديين المعاصرين أمثال" سمير أمين " أن على البلدان الصناعية تحمل مسؤوليات تجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها وهذا بتعويضها

[1] - كبداني سيدي أحمد، نفس المرجع، ص ص 28-29-32 .

-"مفهوم الناتج المحلي الاجمالي": يعني انه اجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فتة زمنية معينة تكون عادة سنة.

-" مفهوم الدخل الفردي": هو نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي الخام للدولة خلال سنة.

بدعم التنمية لديها حيث أن معضمها كانت تحت وطأة الإستعمار لفترة زمنية طويلة لذلك جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال :

1- التبعية السياسية: و هي تعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية، وآسيا وإفريقيا بالرغم من حصولها على الإستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها مما يجعلها معرض للتهديد الأجنبي إذا لم تكن في مسارها.

2- عدم الإستقرار الأمني : إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الإقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون مناخ سياسي فعال بمنح الإستقرار الأمني الذي يعتبر شرطا لجذب المستثمرين ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان [1]النامية تحت الإضطرابات العرقية والأمنية وكذلك المنازعات الخارجية .

3- عوائق إقتصادية إجتماعية : إذن بما يتطلب النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتنتشر البطالة في صفوفهم الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على تعليم وتكوين [2].

المطلب الثالث : أهداف التنمية الإقتصادية داخل الدول النامية.

نستخلص في مجموعة من أهداف تتمثلها التنمية في تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات في أي مجتمع من خلال الإستخدام الأمثل للثروات والأساليب المتاحة وينبثق عن الهدف العام مجموعة كبيرة من الأغراض يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية :

أ- إشباع الحاجيات الأساسية : يقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية يعني كل ما يلزم الفرد من مأكل ومشرب ومسكن وعمل .

[1] - كبداني سيدي احمد، مرجع سابق ص ص 32-33-34.

[2] - المرجع السابق ص 34.

ب- زيادة الدخل القومي : ويعتبر الهدف الأساسي من وراء عملية التنمية ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع وخدمات وهذا يهدف على تحسين مستوى المعيشة.

ت- رفع مستوى المعيشة: يخص هذا الهدف الدول المتخلفة إقتصاديا بالدرجة الأولى فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول بمراعاة التوزيع فيكون هناك نمو كبير [1] في الدولة.

ث- تقليل التفاوت في الدخول والثروات: يعتبر هذا الهدف إجتماعي أكثر منه إقتصادي والسبب في ذلك طبقتين في المجتمع، طبقة غنية لديها ضعف الحدي للإستهلاك وطبقة فقيرة لديها إرتفاع في ميلها الحدي للإستهلاك ، وبالتالي الشيء الذي تستهلكه الطبقة الغنية أقل مما تدخره هذا ما يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي بعد فترة معينة ، وبالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق الاستثمار هذه الأموال بدل إكتنازها .

ج- تعديل الهيكل الإقتصادي للإقتصاد القومي: هذا يكون عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات الإقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية حيث تحقق البلاد دوما إنعاش ورواج إقتصادي وتنمية دائمة، ففي البلاد التي يغلب عليها الطابع الزراعي والذي يؤثر تأثيرا كبيرا على البنيان الإقتصادية حيث يعتبر المصدر الرئيسي للسكان من حيث الدخل والإعانة والذي يلعب دورا هاما في مصادر الدخل القومي، مما يجعل البلاد تتعرض بسببه لكثير من التقلبات الإقتصادية الشديدة، نتيجة لتقلب الأسعار والإنتاج فمثلا إذا جاء المحصول وفيرا وارتفعت أسعاره في أسواق العالمية حدث في البلاد موجة من الانتعاش والرواج الاقتصادي ، والعكس صحيح إذا جاء المحصول قليل نتيجة لقلة المياه أو تدهور سعره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك إنتشار الكساد والبطالة في البلاد في هذا

[1] – مريبعي سوسن، "التنمية البشرية في الجزائر– الواقع والأفاق"– مذكرة ماجيستير في علوم التسيير سنة 2012 – 2013 ، ص 13.

المنطق يجب أن ترتكز الدولة على جميع القطاعات حيث تحقق تطور الإقتصادي شامل ويكون هناك تعديل في الهيكل الإقتصادي [1].

المطلب الرابع : خصائص التنمية الإقتصادية في الإسلام.

تميزت التنمية الإقتصادية في الإسلام بعدة خصائص نذكر خاصية الشمول والواقعية والتوازن والعدالة والمسؤولية والكفاية وأن غايتها هو الإنسان ليكون بحق خليفة في الأرض .

1- الشمولية: إن المنهج الإسلامي للتنمية لا يستهدف رقي الإنسان ماديا فحسب إنما روحيا بصفة أساسية .

وأن مبدأ الشمول في التنمية الإقتصادية الإسلامية يقتضي أن تتضمن التنمية كافة الإحتياجات البشرية من أكل وملبس وحق العمل ... الخ.

2- التوازن : فالتنمية في الإسلام هي تنمية متوازنة لأنها لا تستهدف الكفاية فحسب أي زيادة الإنتاج وإنها تستهدف أساسا العقل أي عدالة التوزيع .

وأن مبدأ التوازن في التنمية الإقتصادية يقتضي أن توازن هو جهود التنمية .

3- الواقعية : هي النظر إلى مشكلة من الوجهة الواقعية وهي التي تضع الحلول المثالية التي تكون في كثير من الأحيان بعيدة عن إمكانية التطبيق في الواقع وتتضح هذه الواقعية في مجال التنمية الإقتصادية في أن الإسلام نظر إلى المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي يمكن أن تظهر في مجتمع الإسلامي نظرة واقعية ووضع لها الحلول الواقعية .

4- المسؤولية: يعتبر مبدأ المسؤولية من أهم المبادئ وضوحا في التشريع الإسلامي، وإن المتتبع لأحكام الشريعة يلاحظ أن هذه المسؤولية تتحدد في جانبين :

أ- مسؤولية المجتمع عن بعضه البعض .

ب- مسؤولية الدولة عن المجتمع.

[1] - مريبعي سوسن، نفس المرجع ص ص 13-14.

5- الكفاية : إذن إن المشكلة الإقتصادية في الإسلام لم ترتبط منذ البداية بهدف توفير الضروريات الأساسية للمعيشة وإنما بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه وهو ما انتهى إليه الفكر الإقتصادي الحديث معبرا عنه باصطلاح " الرفاهية الإقتصادية " أو " الرخاء الإقتصادي " حيث يقول الدكتور "شوقي الغنجر" ولا تسلم كلية بإستخدام اصطلاح الفكر الإقتصادي الحديث أو ربط المشكلة الإقتصادية في الإسلام بهدف الرجاء المادي إنما تفضل الإبقاء على الاصطلاح الدقيق الذي أخذ به الفقهاء القدامى وهو مصطلح " حد الكفاية ".[1]

المبحث الثالث : نظريات التنمية الإقتصادية.

المطلب الأول : نظريات النمو في دول متقدمة

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة النظريات المختلفة للنمو والتنمية بهدف تمهيد الطريق لوضع السياسات المعالجة والأساليب المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة هذا مع الأخذ في الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على دول النامية، إنما يتطلب الأمر استيعاب تلك النظريات وتطويعها بما يقدم صالح هذه الدول .

أولا: النموذج الرأسمالي:

1- النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي :

شهدت دول غرب أوربا الثورة الصناعية في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19 وعاش الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الإقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من آدم سميت ، ريكاردو، ومالتس، ليتناول كل منهم :

- تحليل آدم سميت (Adam Smiths Analysis)

[1] - زوليخة بن حناشي، "تنمية إقتصادية في المنهج الاسلامي"، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة قسنطينة سنة 1428هـ 2007 ص ص 97 98 100 101 103 .

يرى آدم سميت أن النظام الYاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، وعليه لا بد من الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الإقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الإقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الإقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم " اليد الخفية " "Invisible Hand " ، كما دعي بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية ، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والإدخار فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي .

- تحليل دفيد ريكاردو (David Recards Analysis) بنى ركاردو أفكاره وتحليه على عامتين أساسيتين هما :

أ- نظرية مالتس للسكان ب- قانون تناقض الغلة [1].

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الإقتصادي والذي يخضع بقانون تناقض الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان، وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الإقتصادي حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فير دون من إستثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي وبالتالي يزيد الإنتاج والربح والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني وتشتد المنافس على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى أقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقض الغلة وإرتفاع أسعار الغذاء، هنا يطالب العمال برفع الأجور فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الإستثمار فينخفض الطلب على العمل وتتجه الأجور إلى الإنخفاض وتظهر هنا حالة من الركود الإقتصادي الذي يصعب معه إستمرار عملية النمو .

- تحليل توماس مالتس (Thomas Malthes)

[1] - د- عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية والتخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية" ص ص 29-30-31.

كان لمالتس أرائه المشهورة في النمو السكاني والتي تناولها مسبقا باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية الذي وضع نظريته السكانية المعروفة " بنظرية مالتس للسكان" والتي تنص على : أن عدد السكان إذا لم يضبط فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلى بمتوالية حسابية خلال نفس فترة [1].

2- مستوى التقدم التكنولوجي يتوق على الاستثمار (2) .....T=T(T)

3- الاستثمار يتوقف على الأرباح (3) .....I=D Q=I (R)

4- الأرباح تتوقف على مستوى تكنولوجي وعرض العمل (4) .....R=R(T .L)

5- حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور

6- الأجور تتوقف على مستوى الإستثمار

7- على ذلك بإفتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي تكون كيفية سير النموذج الكلاسيكي للنمو على النحو التالي:

$$dr \rightarrow di \rightarrow dq \rightarrow dt \rightarrow dw \rightarrow dl \rightarrow dr$$

وتتمثل النظرية المالتسية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحا الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج وتوجيه جزء أكثر من الإستثمارات لزراعة الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الإستثمارات فيه. هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي ، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوراة عجلة النمو ويسعى مالتس بأهمية تقدم القطاعين معا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر .

تبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على تراكم الرأسمال والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها ولتفهم ما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية:

1- دالة الإنتاج :... (o=f(L,K,Q,T

[1] - د – عبلة عبد الحميد بخاري، ص ص 31-32.

0 : الإنتاج Output

L: قوة العمل Labor force

K: المتاح من الأرض (الموارد) Knsun Resource

Q: رأس المال Capital

T : التقدم الفني Techniques

2- النظرية النيوكلاسيكية في النمو:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من قرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز إقتصاديات ألفريد مارشال A. Marchell و فيكسل K. wiksell و كلارك J- clark قائمة على أساس إستمرار عملية النمو الإقتصادي دون حدوث ركود إقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

1- أن النمو الإقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة[1] ذات تأثير إيجابي متبادل

2- أن النمو الإقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل- الأرض- أو الموارد الطبيعية- رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا)

أ- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية ترتبط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة .

ب- فيما يخص رأس المال إعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية .

ت- أما عنصر التنظيم ، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي.

ث- أن النمو الإقتصادي كالنمو العضوي(وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا.

ج- أن النمو الإقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة[2]

[1] - مرجع سابق، ص ص 32-34

[2] - مرجع سابق، ص ص 34.35

3- نظرية شومبيتر : (Joseph Schumpteter)

تأثر تشوميتر بالمدرسة النيوكلاسكية في إعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الإقتصادي وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي فهو يمقت الشيوعية ومع ذالك لا يدعوا لإلغاء الرأسمالية، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الإشتراكي وليس الشيوعي وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الإقتصادية عام 1911م وظهورها في كتابه عن الدورات عام 1939 م [1]

أهم أفكار التي جاء بها كالآتي :

أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة فترات منقطعة [2].وإندفاعات غير متسعة

- يتوقف النمو على عاملين أساسين الأول هو المنظم والثاني هو الإئتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والإبتكار .
- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو المحرك لعجلة التنمية .
- التطور التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد

4- نظرية مراحل النمو (والت روسو) :

نتج عن حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي من نصف الخمسينات تحول إهتمام الدول الغربية لحماية مصالحها وقبل أي شيء بنمو العالم الثالث وكانت نظرية المؤرخ الإقتصادي والت وينمان روسو W.W. Rostow من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات ومع نشر كتابه " مراحل النمو الإقتصادي " قال روسو عن هذه المراحل أنها ليست الإنتاج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث وتتخلص هذه المراحل في الآتي :

- مرحلة المجتمع التقليدي The traditional society
- مرحلة التهيؤ للإقلاع The perquistes for – off

[1] – أوشن سومية،" نظريات التنمية الاقتصادية"، مطبوعة متعددة لطلبة سنة الثانية جامعة قسنطينة سنة 2013- 2014 ، ص 4.

[2] – نفس المرجع ص 36.

- مرحلة الإقلاع The – off feriod
- مرحلة النضوج Move Taward Maturity
- مرحلة الإستهلاك الوفير High Mass consumption [1]

5- نموذج هارود و دومار (Harrod – Domar)

يعد هذا النموذج من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا ثم تطويره في الأربعينات ليرتبط باسمي الاقتصادي البريطاني روي هارولد والأمريكي إيفري دومار يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي إقتصاد قومي، ويبين أهمية الإدخار في زيادة الإستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو .

المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية بالبلدان المتخلفة

II – نموذج الاشتراكي:

1- نظرية التحولات الهيكلية : (آرثر لويس Arther Lewis)

نظرية التحولات الهيكلية من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينات ، والتي ترتكز على كيفية التي يتم بواسطتها تحويل إقتصاديات الدول الفقيرة من الإعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح إقتصاديتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تغلبات وتغيرات الطلب .

كان آثر لويس Arther Lewis الحاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد أول من قدم نموذجا للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر أو من الزراعة إلى الصناعة وقد كانت نظريته قبولا عاما لدى مخططي سياسات التنمية في العالم الثالث في أوائل الخمسينيات وحتى أواخر الستينات

وقد افترض لويس في تحديد نظريته ما يلي:

[1]- مرجع سابق ص 36-38-39.

- أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى قطاع الصناعي ونمو العمالة في هذا الأخير .
- أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد إستثمار جميع أرباحها
- أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر.
- أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الإستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع .

2- نظرية الحاجات الأساسية (نظرية العالم الثالث) :

يقصد بالحاجات الأساسية تحقيق هدف التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي وأيضا زيادة الموجه إليهم من الخدمات الأساسية وتقوم النظرية على ظروف تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها وهي:

- إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على عمل ووسائل النقل العام
- توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم .
- إشتراك الفقراء في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع حاجياتهم الأساسية .

ويرى البعض أهمية إضافة الحاجات الأساسية غير المادية كحق التحصيل العلمي وحرية الكلمة وفقا لحقوق الإنسان التي تضمنها " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " الذي أقرته الأمم المتحدة ووقعته دول العالم III وعليه فإن نظرية الحاجات الأساسية تعني بالتركيز على إحتياجات الإنسان الأساسية كمرحلة منطقية في مشوار الفكر الإقتصادي التنموي [1].

3- نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد :

[1] - مرجع سابق ص ص 45-48.

تعتبر الدول النامية وفقا لهذه النظرية دول أسيرة لتنظيم مؤسسات إقتصادية وسياسية جامدة على مستويين المحلي والدولي حيث أصبحت إقتصاديتها محكومة بالتبعية إقتصادية دول المتقدمة وقد إكتسبت هذه النظرية مكانتها خلال السبعينات بعهد خيبة أهل أصابت الدول النامية من محاولتها المستمرة لتطبيق نظريات ونماذج تنموية غير ملائمة ، وقد ركزت هذه النظرية على نموذجين رئيسين هما :

أ- نموذج التبعية للاستعمار الجديد ب- نموذج مفهوم الخاطئ للتنمية.

I – نموذج التبعية للاستعمار الجديد: يعد هذا النموذج إمتداد للفكر الماركسي والذي يرجع إستمرار تخلف دول العالم الثالث لهيمنة النظام الرأسمالي على الإقتصاد العالمي .

II: نموذج مفهوم الخاطئ للتنمية : يرجع هذا النموذج تخلف دول العالم III إضافة إلى ظروفها الداخلية لإتباعها سياسات إقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات .

4- النموذج الماركسي :

النظرية الماركسية هي نظرية النظام الرأسمالي ونقده ونظرية البحث عن الإمكانات التاريخية لنقد وتجاوز الرأسمالية.

بنى ماركس النموذج النظري للرأسمالية وتناقضه معتبرا إياه نموذجا شاملا رغم أن الرأسمالية في زمانه لم تكن سوى جزيرة صغيرة وسط محيطات هائلة وهنا يمكننا توضيح عبقرية ماركس بناء نموذج نظري لظاهرة تاريخية (إجتماعية إقتصادية) إن تحليل ونقد الرأسمالية وبحث عن إمكانات وتجاوزها يقوم إنطلاقا من تطور الرأسمالية ذاتها وتطور قواها المنتجة.

5- النظرية الكلاسيكية الجديدة :

يرى كتاب هذه النظرية ومن أبرز مع " بيتر بارو " " هاري جونس " و " بلا بالاسا" أن سبب التخلف الإقتصادي في بلدان العالم الثالث ليس بالضرورة أن ينشأ لعوامل خارجية شكلها النظام العالمي وتقسيم العمل الدولي إنما يرجع بالرجة الأولى لعوامل داخلية تتمثل في زيادة التدخل الحكومي

في الحياة الإقتصادية والذي أدى إلى سوء تخصيص الموارد هذا فضلا عن السياسات الخاطئة للتسعير انعدام الحوافر الإقتصادية ، تدني مستوى الأداء الإقتصادي وتغشي الفساد الإداري.

III- النظرية الكنزية:

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم لتعم البطالة كافة نواحي الإقتصاد ليصاب الإقتصاديون بصدمة فكرية قوية، فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر إحتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي، رغم موافقتهم لإحتيال ظهور بطالة قصيرة الأجل .

وقد قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي:

- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل .
- يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة حيث يوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y= C+I+G+X-M \ldots [1]$$

حيث أن :

Y : الدخل القومي

C: الإنفاق الاستهلاكي :

I: الإنفاق الاستثماري

G: الإنفاق الحكومي

X: قيمة الصادرات .

M: قيمة الواردات

ولتبسيط النموذج سيقصر التحليل على حالة الإقتصاد المغلق ، وعليه تصبح المعادلة (1) على النحو التالي :

[1] - مرجع سابق ص ص 41-43-44.

$Y= C+I+G$[1].

خلاصة:

نستنتج أن عملية التنمية لا تقتصر على الإمتداد ببعض الإسهامات على المستوى الإقتصادي والتقني، إنما الحضور الفعال والقوي للدولة من خلال وضع القواعد التي توضح كيفية إستعمال هذه الإسهامات ذلك أنه بدون إدارة قوية لا يمكن الوصول إلى تنمية شاملة، ما فرض على الدولة التدخل في كافة المجالات ووضع إستراتيجيات من شأنها النهوض بالتنمية، دولة المتطورة إقتصاديا أي بمعنى دولة قوية وتحقيق التنمية الإقتصادية أي تحقق التنمية في جميع المجالات (الإجتماعية- السياسية- المستدامة) ولكن الدول النامية فهي إلى يومنا هذا لا تحقق تنمية بسبب التخلف.

[1] - مرجع سابق ص 44-45.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : سياسات التنمية في الجزائر 1962– 1988 .

المبحث الأول : التنمية الاقتصادية في الجزائر من الإستقلال إلى خطة التنمية 1967.

المطلب الأول: تنظيم الاقتصاد من الاستقلال 1962 إلى خطة التنمية 1967.

المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء الاقتصادي .

المبحث الثاني: نموذج الصناعات المصنعة في الجزائر.

المطلب الأول : مفهوم إستراتجية التنمية .

المطلب الثاني: إستراتجية الصناعات المصنعة في الجزائر.

المطلب الثالث: نتيجة تطبيق الإستراتجية الصناعات المصنعة في الجزائر.

المبحث الثالث : نموذج القطاع الفلاحي داخل الجزائر في فترة قبل 1988 .

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للزراعة.

المطلب الثاني: تطوير القطاع الفلاحي قبل الإصلاحات 1988.

المطلب الثالث: مكانة الزراعة داخل التنمية الوطنية.

المطلب الرابع: الصعوبات والتحديات التي وجهها النشاط الزراعي الوطني .

المبحث الرابع: نموذج التجارة الخارجية في الجزائر بعد الاستقلال .

المطلب الأول: التجارة الخارجية في فترة 1963 إلى 1966 .

المطلب الثاني: التجارة الخارجية خلال المخططات التنموية (1967– 1977) .

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرير .

المطلب الرابع: تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال المرحلة (1980– 1989)

المطلب الخامس: تنمية الصادرات في الجزائر .

المطلب السادس: مشاكل التصدير في الجزائر.

تمهيد:

اعتمدت الجزائر بعد استقلالها وإلى غاية 1988 على سياسة اقتصادية اشتراكية إذ استخدمت المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها وكون المجتمع الجزائري كان مجتمعا زراعيا.

وقد شهدت الجزائر تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة منذ سنة 1965 جاءت هذه الإستراتيجية معتمدتا علة التصنيع وتم من خلالها بناء مصانع ضخمة وكانت بإمكانها أن تحقق اقتصاد أقوى.

وقد اتبعت أيضا القطاع الفلاحي في تلك الفترة لأنها تعتبر حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية ومسألة اقتصادية واجتماعيا مترابطة تتعامل مع الموارد البشرية وتحسين حياة الفلاح وهي هدف أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية تعتبر أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة لكن ما عرفته الجزائر كان الاعتماد على قطاع المحروقات بشكل كلي في مجالاتها الخارجية.

الفصل الثاني : سياسات التنمية في الجزائر 1962 – 1988

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية من الاستقلال 1962 إلى خطة التنمية 1967.

المطلب الأول: تنظيم الاقتصاد من الاستقلال 1962 إلى خطة التنمية 1967.

كانت حرب التحرير صراعا من أجل إعادة السيادة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتلك هي الأهداف التي محورت حركتها الجبهة التحرير الوطني والتي رسمتها في البرامج المختلفة التي أعلنت عنها سواء إعلان أول نوفمبر 1954 أو " برنامج الصومام " 1956 أو أول برنامج طرابلس 1962 ثم بعد الاستقلال الأهداف التي رسمتها في ميثاق الجزائر 1964 أ وميثاق الوطني (1976 و 1986) ويتلخص برنامج الجبهة . وهي الحزب الذي قاد الحرب التحريرية والذي هو الحزب الحاكم في الجزائر منذ الاستقلال في المحاور التالية: بناء اقتصاد قوى للخروج من التخلف وهو اقتصاد وطني غير تابع يضمن الاستقلال للبلاد والعدالة الاجتماعية لأهلها .

وسيعبر الحكم الجزائري بعد الاستقلال " برنامج طرابلس من النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج طرابلس بدعوته إلى تسيد هياكل ديمقراطية وشعبية في البلاد اعتمادا على السيادة الوطنية والتخطيط كان يعلن مسبقا عن حدوث التأمينات للمصالح الأجنبية وعن التخطيط المركزي للاقتصاد وعن الاتجاه الاشتراكي .

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا مؤلما حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت الهياكل الاقتصادية في البلاد لاسيما أن في 1961 و 1962 كانت منظمة الجيش السري المنتمية إلى المعمرين المحكومين بإرهاب المتطرف قامت بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا تنتفع الجزائر من وجود أي انجاز [1].

[1] – أ– احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، سنة 1993، ص 21.

ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة زمانا لحاجات الاقتصاد الفرنسي كانت عام 1962 ما يقارب من 85% من الصادرات موجهة إلى فرنسا وكانت 80 % من الإستردات تأتي من فرنسا

قامت الدولة باتجاه أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين " دون مالك" الأمر الذي سمح لها بمنح إدارتها سواء الجهاز الإداري مثل ما يم بالنسبة للأملاك العقارية غير الزراعية أو منح إدارتها للعمال الذين يشتغلون فيها مثلما وقع بالنسبة للوحدات الصناعية والزراعية والتجارية، كما قررت الدولة خطر جميع الصفقات التي تمس الأملاك دون مالك وذلك بغية منه انتقال ملكيتها إلى ذوي الأموال من المواطنين وكذلك لاجتناب تحويل قيمتها إلى فرنسا ووضع حاجز لهروب رؤوس الأموال وهكذا توقف توظيف أموال الجزائريين في شراء أملاك المعمرين الأمر الذي أدى في تحسن الوقت إلى ابتكارها أو استخلصها في عمليات مضاربة خوفا من استثمارها العلي .

وهكذا ظهرت نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية .

1- التسيير الذاتي للأملاك دون مالك ولا سيما منها المزارع والوحدات الصناعية التي تركها المعمرين (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي).[1]

2- إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية سواء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء والغاز أو دوان الحبوب سواء لمراقبة جديدة لبعض النشطات أو تطورها مثل ديوان التجارة أو الشركة الوطنية لنقل وتسويق الحر وقات .

3- أدت تحويلات رؤوس الأموال للخارج إلى إحداث مراقبة وعملة وطنية بدلا للفرنك الفرنسي بينما بقيت البنوك في أيدي الأجانب حتى 1966 وهي سنة إنشاء اول بنك وطني

[1] - أ- احمد هني، نفس المرجع ص ص 22-23.

المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات.

مر الاقتصاد الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال حيث أتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها . وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها وللقيام بذلك اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بارتفاع باستثناء سنة 1986/ 1989 التي تميزت بانخفاض سعر البترول أجتهد السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم ، لتحقيق تلك الأهداف الأساسية معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم لتحقيق تلك الأهداف الأساسية اتبعت سياسات منها:

- اعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي .
- الاهتمام بالسوق الوطنية، والإنظمام إلى السوق العالمية كهدف أخير

وتوضح أن الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية وهي:

- مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 إلى 1993 تمثلت بارتفاع أسعار المحروقات وخاصة البترول خلال 1973 – 1979- 1981 .
- مرحلة القرار غير المستقل ابتداء من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة منها ثقل المديونية الخارجية الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة وتبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك العالمي [1].

وإضافة إلى هذا توضح أن المعطيات الرقمية للاقتصاد الجزائري ما قبل نهاية الثمانينات القرن الماضي أي الشروع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية نلاحظ الإختلالات الهيكلية، ويمكن إيجازها في عجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن إشباع الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية ومن ثم

[1] – أ- كريالي بغداد، "نظرة عامة على تحولات الاقتصادية في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد الثامن من سنة 2005، ص ص 1-2.

عدم قدرته على تحرير الاقتصاد الوطني من تبعية للخارج في هذا المجال (بلغة نسبة الاستهلاك 32 % من قيمة الواردات في تلك المدة)

يضاف إلى ذلك عجز هذا الجهاز عن تمويل وإعادة تموين نفسه بالمواد الأولية والسلع نصف المصنعة، وما يؤكد هذا العجز هو نسبة التبعية المرتفعة للخارج في هذا الجانب (نحو 30%) .

- كما يلاحظ خلال هذه المدة أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد بشكل كبير على إنتاج المحروقات وتصديرها مهما عمق عجز الإنتاج الوطني ومن ثم لم بقدر على إحداث تعويض لمتوجات أخرى غير المحروقات تساهم في تنويع الصادرات الوطنية

- وقد نتج عن هذه التبعية المفرط إلى صادرات المحروقات نتائج سلبية في الاقتصاد الجزائري ، مباشرة عقب انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات القرن العشرين ليصل سعر البرميل من النفط في سنة 1986 إلى أقل من 13 دولار بعد أن كان يتراوح سعره بين 27 و 40 دولار للبرميل خلال السنوات (1980- 1985) يضاف إلى تلك انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات أخرى بعد سنة 1985 ، مما عمق مشكلة أخرى وهي تقليص إيرادات الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تعظيم حجم المديونية الجزائر، وتقسيم ذلك أن نسبة كبيرة من المديونية الجزائر الخارجية هي بغير عملة الدولار في حين القسم الأعظم من الصادرات الجزائر هو بالدولار الأمريكي ومن تم فأي انخفاض في قيمة الدولار أمام العملات الأخرى سوف يؤثر سلبا في ديون الجزائر، ويؤدي إلى تضخيمها [1].

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء الاقتصادي.

إن أهم ما نتج هو ظهور الإختلالات الهيكلية مثل عجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن إشباع الطلب المحلي الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم تبعية للخارج حيث بلغت نسبة الاستهلاك حوالي

[1]- د- الداوي الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامةن"مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25 العدد الثاني سنة 2009 ص ص 258-259.

32 % من قيمة الواردات ، كما تم تسجيل عجز عن التموين وإعادة التموين بالمواد الأولية والسلع المصنعة بنحو 30 % كما عرفت الصادرات الجزائرية ارتباطا الوثيق والكبير بقطاع المحروقات التي كانت تمثل نسبة 93 % من مجموع الصادرات .

وأيضا أثقلت المديونية الخارجية كثيرا كاهل الدولة في توفير الحاجيات الضرورية للاقتصاد حيث أن الديون قفزت من 17.5 إلى 21 إلى 25 مليار بين السنوات 1985 و 1986 وأواخر 1989 على التوالي كما ان خدمة الدين نسبة إلى قيمة الصادرات ارتفعت بشكل خطير.

وفيما يتعلق بمؤسسات الأداء الاقتصادي والاجتماعي للفترة (1962- 1989) فقد عرفت تذبذبا من حيث الاتجاه إذ شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا وانخفاض على طول هذه السلسة الزمنية بسبب عدم الاستقرار أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن قوانين الاستقرار أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن قوانين الاستثمار لم تكن مشجعة بسبب التوجه الحكومي نحو تطبيق مبادئ الاشتراكية مما حد من مداخيل تلك المؤسسات والذي انعكس على النمو الاقتصادي وبسبب الإرث السلبي للاستعمار فقد عرفت ارتفاع الأسعار بسبب انعكاسات التحفيزات الاقتصادية الدولية على المعاملات التجارية للجزائر مع الدول الرأسمالية حيث غالبا ما كانت الأسعار مدعمة من قبل الحكومة لتحقيق معدلات الفقر المتأثرة بأساس من نقص التوظيف ومعدلات البطالة [1]التي ارتفعت في عقد التأمينات مما انعكس على وضعية توزيع الدخول وتباين مستويات في القطاعين الريفي والحضاري .

فمثال لقد أدى مباشرة الحكومة المشاريع التنموية ذات التوجه التصنيعي الضخم إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي إذ بلغ متوسطها لعقد الستينات (60) حوالي 6.32 وهو ما انعكس على الدخل الفردي وبلغ متوسط معدل النمو لعقد السبعينات 7.16 % وانتقل معه نصيب الفرد

[1]- كيداني سيدي احمد، نفس المرجع ص 218.

من الدخل الإجمالي أما في فترة السبعينات عرفت تراجع في معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ فقط 2.8 % وادي ذلك إلى تواضع متوسط معدل نمو الدخل الفردي [1].

المبحث الثاني: نموذج الصناعات المصنعة في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم إستراتجية التنمية

يقصد بإستراتجية التنمية الإقتصادية ذلك الأسلوب الذي تنتجه الدولة في رسم السياسة الانمائية و الانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي و يختلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة الى أخرى باختلاف الضروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية و إختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسير مجرى النشاط الإقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية .

1_ إن الهدف الأساسي من وضع إستراتجية التنمية هو نقل المجتمع من حالة الركود إلى حالة النمو الإقتصادي الذاتي .

2_ إن الإستراتجية تتأثر باالضروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

3_ إن الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مهم في وضع إختيار مفردات إستراتجية التنمية لكل دولة فقد جاءت هذه الإستراتجية على النحو التالي :

أولا_ إستراتجية إحلال الواردات : تهدف هذه الإستراتجية إلى تشيد مشاريع صناعية قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل وقد ظهرة هذه الإستراتجية وإنتشرت في دول أمريكا اللاتنية ويرجع التوجه لمثل هذه الإستراتجية إلى تعاضم العجز التجاري للدول النامية

ثانيا- إستراتجية صناعة التصدير : تهدف هذه الإستراتجية إلى تكفل الدول النامية بإجراء بعض عمليات التصنيع على صادراتها حتى تزداد قيمتها في السوق العالمية وقد إتخذت إتجاهين :

[1]- المرجع السابق ، ص 219.

_ أقطار أسست صناعات تصديرية لتحويل مواردها الأولية وإنتاج مواد وسيطة قبل تصديرها .كما حدث في البلدان المنتجة للنفط (الصناعة البيتروكمياوية)[1]

_ أقطار أحدث مشاريع صناعية لإنتاج مواد إستهلاكية متفاوتة الكثافة إعتماد على إستعمال اليد الرخيصة التي تمتلكها صناعة النسيج والمطاط كما حدث في دول الجنوب شرق آسيا .

المطلب الثاني : إستراتجية الصناعات المصنعة في الجزائر

بدأت الجزائر في تطبيق هذه الإستراتجية منذ سنة 1956 بعدما أقرت في المواثيق والتشريعات قبل الاستقلال ويعود اختيار الجزائر لهذه الإستراتجية حسب اعتمادنا إلى عوامل ثلاث الأول سياسي وهو مخالفة النهج الاستعماري ،نهج التطور الرأسمالي الذي لم تره الجزائر في إطاره إلا الاستعباد والإدمان الثاني توفير المقومات الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع وخصوصا النفط والغاز الطبيعي الثالث انعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة وبالتالي تم التعويض عن ذلك بالاعتماد على الصناعات الكفيفة رأسمال.

بنيت إستراتجية التنمية في الجزائر على ثلاثة مفاهيم أساسية هي التصنيع والتوجه نحو الداخل والتكامل وكانت هذه المفاهيم نتيجة للآثار السلبية التي كانت تعاني منها الجزائر مع خروج الاستعمار الفرنسي فقد اوجد الاستعمار هيكل للاقتصاد الجزائري المستعمر ،هيكلة النافسة سياسيا ،اقتصاديا ،واجتماعيا قانونيا ثقافيا فلم يكن ممكنا تنظيم الجانب الاقتصادي بعيدا عن القوة العسكرية وكان الاقتصاد مقسما إلى اقتصاديين متباينين شكلا ومضمونا ،احدها عصري مرتبط بإقطاع التصدير والثاني متخلف لم يكن يمتنع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول بهذا أصيب الاقتصاد بالتشوهات ظهرت بمظاهر متعددة منها :

أولا: اختلال العلاقة بين الموارد المادية والبشرية بفعل قلة الوسائل المادية وضعف التراكم الرأسمالي – الاستثمار– من جهة وارتفاع نسبة الزيادات السكانية من جهة ثانية.

[1] - زوزي محمد ، " إستراتجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية " مجلة الباحث جامعة ورقلة ،الجزائر ،سنة 2010م ص ص 167 169.

ثانيا: المظهر الثاني ويعكسه اختلال الهيكل الإنتاجي المتمثل أولا في ضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام قياسا بنصيب الزراعة وثانيا التركيز الكبير لليد العملة في القطاع الزراعي وبالتالي اختلال هيكل التشغيل [1].

الذي يشكل المظهر الثالث في مظاهر التشوه وثالثا أحادية هيكل التجارة الخارجية المتمثلة في التصدير عدد محدود من الموارد والمنتجات جاءت إستراتجية التنمية في الجزائر معتمدة على التصنيع والذي بفضل ماله من الميزات – إنتاج سلع الإنتاج- كفيل بان يطور الزراعة عن طريق إمدادها بالمعدات والأسمدة ومن جهة أخرى يستخدم المواد الأولى المتوفرة في البلاد - الحديد ،الغاز ،البترول،الخ- وبذلك يحقق التكامل بين القطاعات كما يسمح بنشوء صناعات حقيقية معتمدة على متوجات الزراعة – الصناعة الغذائية-ومنه تلبية الحاجيات الغذائية للسكان مما سبق نصل إلى نتيجة مهمة وهي أن قطبي التنمية الاقتصادية في الجزائر هما الصناعة الزراعة اللذان لا يمكن أن ينفصل احدهما عن الآخر حسب ما حدده صناع السياسة الاقتصادية في الجزائر في جميع مراحلها فقد اقتنع كل واضعي سياسات التنمية في دول العالم الثالث منها الجزائر من أن الصناعة هي المخرج من التخلف الذي تعاني منه إلا أنها اختلت في كيفية التصنيع إلا انه بالنسبة للجزائر فان التصنيع الذي يكفل التكامل القطاعي هو طريق الصناعات الثقيلة .

إن مفهوم التكامل والتصنيع يعود إلى أعمال الاقتصادي ف .بيرو الذي طور مفهوم الصناعة والتصنيع وأعطى لهذه الأخيرة مفهوما دينامكيا يختلف عن مفهوم الصناعة حيث يقول :« إن الفرق الجوهري هو إقامة تلك الصناعات التي من شأنها بعث نوع من العلاقات التكاملية وذات الأثر التصنيعي فيما بين القطاعات الاقتصادية للبلاد ».

قد تبنت الجزائر هذا النهج وسعى المخطط الجزائري دائما إلى اقتناء المعدات ذات التكنولوجيا المعقدة على الرغم من الإمكانات الاختيار التكنولوجي وذلك انطلاقا من المبادرات التي قدمها ج.دبرنيس والتي تحتم على الجزائر إتباع تلك الإستراتجية والتي أوجزها فيما يلي :

[1] زوزي محمد ،نفس المرجع ،ص171.

1- النقص الكبير المسجل في اليد العاملة المؤهلة بين سنتي 1965 و 1975

2- ضرورة التحضير لتدبر السلع الصناعية والغير تقليدية .

3- استبعاد الحماية الصارمة المفروضة على الاقتصاد الوطني قصد الأداء الجيد

4- للتقنيات الحديثة الأثر الكبير في تحديث المحيط الاقتصادي والاجتماعي .

كانت هذه المنطلقات إستراتجية الصناعات المصنعة التي تبنتها الجزائر قبل الثمانيات إلا أن المبررات التي قدمها **ج.دبرنيس** لم تتماشى مع الواقع الجزائري مما جعله عرضة للانتقادات وذلك لان التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا والتكامل القطاعي لم يتحقق.

بالعكس ظل استيراد المعدات الصناعية مستمرا مما زاد من الارتباط بالخارج أكثر أي أن التبادل الإقطاعي ظل محدودا رغم مرور فترة طويلة عن تطبيق هذه الإستراتجية ،كما أن الصناعة الجزائرية لم ترقى يوما إلى درجة التصدير ،المبني على اسس اقتصادية بعيدة عن السياسة.

المطلب الثالث: نتيجة تطبيق إستراتجية الصناعات المصنعة في الجزائر

يتصف التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية تصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية وتتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية:

1- **ضعف الإنتاج الصناعي**: لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تتعدى 13 وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الإستراتجية وقطاع الخدمات و التجارة إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية.

2- **ضعف الأداء وإنخفاض الإنتاجية الصناعية** : تتجلى في كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج ، القيمة المضافة ،الربح) وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة وتتصف الصناعة الجزائرية عموما كشأن الكثير من البلدان النامية بضعف الأداء وإنخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية .

3- **الحماية وضعف القدرة على المنافسة** : لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة وإنحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة وعملهافي ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق مستهلكين بإضافة إلى الإطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق مما دفعها لاحقا إلى عدم الإهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته .

4- **العلاقة مع السوق الخارجية** : إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ إنطلاق العملية التنموية قد زاد من حجم المستوردات كما زاد من الإعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات وكذلك في مجال تجديد وتطوير التكنولوجيا الإنتاج مما زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها .

5- **إرتفاع كلفة الإنتاج وعدم الإهتمام بالنوعية** : تعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها :

- عدم التمكن من الإستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة
- إختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية خاصة في القطاع العام .
- الإنتاجية ضعيفة للعمالة .[1]
- الإرتفاع المصطنع في الأسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة سياسة الأسعار .

6- **الإعتماد على التكنولوجيا المستوردة** : لقد أجرت الثورة التكنولوجيا تغيرا جذريا في عالم الصناعة وإحداث تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهم ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات منها :

[1] - زوزي محمد ،نفس المرجع ، ص 176، 177،178

- الآالت والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج
- العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال .
- خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات لم تعرف من قبل .

7- **عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:** يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب إذن هذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا حيث تستخدم تكنولوجيا بطيئة لا تتوفر فيها المرونة.

8- **العملية الصناعية المتجزئة** : إن العملية الصناعية بطبيعتها عملية متكاملة متشبعة. بينما نرى أن العملية الصناعية في الجزائر ما زال ينظر إليها أنها عملية إنتاجية فقط.

المبحث الثالث: نموذج القطاع الفلاحي داخل الجزائر في فترة قبل 1988 .

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للزراعة :

تؤثر الزراعة اقتصاديا على مخلف القطاعات الإنتاجية الأخرى بالمجتمع إضافة إلى أن هذا التأثير يقتصر على المجتمعات الزراعية أو الريفية التي يقوم سكانها بممارسة العمل الزراعي ومن المهام الاقتصادية للزراعة في المجتمع ما يلي:

1- المساهمة في الناتج الوطني : تختلف هذه المساهمات باختلاف الإمكانات والموارد الزراعية المتاحة من الدالة لأخرى فهناك بلدان اقتصادها قائم على الزراعة وتعظم معظم بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حيث تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني أكثر من 32 % حتى تصل إلى 64 % مثل غينيا الاستوائية وليبريا، وهناك بلدان اقتصادها سائر في طرق التحول إلى نظام السوق .

2- توفير الأيدي العاملة: توفر الزراعة فرص عمل، تختلف نسبة استيعاب القطاع الزراعي للعمالة من بلدان للآخر حسب الأنظمة الاقتصادية ففي البلدان المتقدمة استوعب القطاع الزراعي

أقل من 4 % فقط نتيجة التقدم العلمي أما في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة فإنها تستوعب من 50 % إلى 93 % باعتبار معظم سكانها يقومون في الريف واستخدامهم لأساليب الزراعة التقليدية .

3- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: تساهم الزراعة بتنمية القطاع الصناعي وذلك بإمداد الصناعة بمواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات كالمنتوجات والأثاث وغيرها من الصناعات . إضافة إلى تنمية وتطوير الصناعات الغذائية التي تبع عن طريقها امتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي حفظ وتخريب الأغذية وتقلصها إلى أماكن مختلفة مما يساهم في توفير السلع الغذائية للسكان.[1]

4- الزراعة مصدر للعملة الصعبة:

تساهم الزراعة في توفير العملة الصعبة الناجمة عن التصدير وإحلال الكثير من المنتوجات الفلاحية، وعلى غرار هذا فإن الكثير من الدول العالم السن أصبحت تطبق بعض السياسات الزراعية من أجل تنمية وتطوير أهم المنتجات الزراعية ذات الميزة التنافسية وذلك من أجل زيادة مبادلتها التجارية مثل البرازيل .

بلد في تصدير اللحوم والبن، فرنسا كندا والو. م. أ رائدين في تصدير الحبوب كما تعتبر الزراعة وسيلة هامة من أجل الحد من استيراد بعض السلع الزراعية وذلك عن طريق تطبيق نموذج إحلال الواردات الزراعية، مثال الدول النامية تنفق الملايين من الدولارات على الاستيراد المواد الغذائية و الفلاحية غير أنها باستطاعتها أن تقلل من الاستيراد وذلك عن طريق إنتاج واستثمار مواردها الزراعية.

المطلب الثاني : تطوير القطاع الفلاحي قبل الإصلاحات 1988 .

شهد القطاع الفلاحي خلال الفترة عدة إجراءات موضحها في الآتي :

[1] - زهير عماري "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيم الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال فترة 1980-2009."، أطروحة دكتورة جامعة محمد الخيثر ، بسكرة

1- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي (1981) إن المقصود منها هو أداة تنظيمية للاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات والتقليل من الضغط مع بداية الثمانينات شرع سمى بإعادة هيكلة القطاع التسيير الذاتي وتعاونيات المجاهدين وكل التعاونيات الإنتاجية للثروة الزراعية الخاسرة كإجراء تطبيقي لتوجهات اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثالثة ماي 1980 حول ضرورة تطهير ومنح الاستقلالية في التسيير للوحدات الإنتاجية الفلاحية .

2- قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية 18/83 إن ضرورة زيادة الرأسمال الإنتاجي وضعف معدلات إنجاز برامج الاستصلاح التي تضمنتها مخططات التنمية منذ بداية السبعينات هي الأسباب الرئيسية التي أدت بالدولة إلى إصدار قانون 18/83 في 1983/08/13 المتضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح ويعني ذلك اعتراف [1].

الدولة بحق الملكية الفلاحية لكل شخص طبيعي أو معنوي يستطيع أرضا بوسائله الخاصة حيث شرع في تطبيقه في نصف الثاني لسنة 1984 .

ويهدف هذا القانون بواسطة الاستصلاح إلى تشجيع المواطنين على القانون (18/83) أن تكون الأراضي عمومية واقعة في مناطق ذات طبيعة متشابهة وكل أرض غير قابلة للزراعة إلا بعد استصلاحها باستثناء بعض الملكيات وكل أنواع الأراضي (مثل الغابات التسيير الحلفاء ، الأراضي المخصص للجيش ، أراضي القطاع الخاص أراضي قطاع التسيير الذاتي والصندوق الوطني للثورة الزراعية).[2]

وعليه إن تطور القطاع الفلاحي وتمكنه يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:

[1] – زهير عماري، نفس المرجع ص ص 51-51-72

[2] – د باشي أحمد،" القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث العدد 2 جامعة الجزائر سنة 2003 ص2.

1- يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي

2- ضرورة خلق وتوسيع البنود الريفية وتعاونيات القرض من شانها أن تحقق ميزتين .

أ- الميزة الأولى توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ضرورة وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين .

ب-الميزة 2: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على قروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن الإجراءات البيروقراطية والإدارية .

ت-ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم.

المطلب الثالث : مكانة الزراعية داخل التنمية الوطنية

إن نموذج التنمية الذي اعتمدت الدولة منذ المخطط الرباعي الأول 1970 – 1974 كان يقوم أساسا على تحريك وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وإذا كانت إستراتيجية التنمية في السبعينات قد اعتمدت أساسا على التصنيع والمحروقات " أو نموذج الصناعات المصنعة المعروف نموذج " دو برنيس " فإن " مراد بوكلة " يرى بان التنمية الصناعية قد اعتمدت قطاع المحروقات قبل سنوات السبعينات .

لذا فإن الكثير من المشاريع الصناعية لا يمكنها الانطلاق من غير توفير المنتجات الفلاحية والمواد الغذائية، كالصناعات النسيجية والورق والخشب والصناعات الكيمائية، كما أن الزراعة تحتاج إلى آلات وأسمدة وأدوية ومواد صناعية أخرى، وعلى هذا الأساس فإن المنتجات الصناعية تستخدم منها جزئيا في الزراعة كما أن الزراعة تستخدم الكثير من منتجاتها في الصناعة ، فلا يمكن تنمية المنتجات الزراعية والفلاحية من غير تحديث وتطوير العمليات الإنتاجية بواسطة الآلات والتجهيزات الصناعية الاقتصادية ويمكن السبب الرئيسي لاعتماد إستراتيجية التصنيع وأهميته في التنمية الاقتصادية اعتبارا لكون البلدان المتقدمة اعتمدت في تقدمها وتنميتها في جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية على عنصر الأساسي وهو التصنيع وعلى هذا الأساس فلكي نقوم بتنمية وتطوير القطاع

الفلاحي الذي يعاني من التخلف فلا بد من وجود قاعدة صناعية متطورة تستطيع المساهمة في دفع عملية النمو والتطور الاقتصادي .

1- التكامل بين المنتجات الزراعية والصناعية:

إن بعض المنتجات الزراعية تستخدمها الصناعة، فالعلاقة بين الزراعة والصناعة هي علاقة تكامل وانسجام فلا يمكن تنمية الصناعة من غير تنمية الزراعة إذ لم تكتمل المشاريع الزراعية والصناعية فغنه يرجع السبب [1].

بالدرجة الأولى إلى نقص أو عدم وجود التنسيق والترابط والانسجام بينهما .

2- المخططات الوطنية والاستثمار في الزراعة:

تعتبر الاستثمارات الاقتصادية في المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية من أهم القطاعات الأساسية المعرضة لإنشاء فرص التشغيل، وفيما يخص القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية والفلاحية، واستصلاح الأراضي والتشجير وإنشاء السدود والري وإقامة المنشآت القاعدية الريفية وغير ذلك من الخدمات الملازمة والمرتبطة بتنمية وتطوري الزراعة فإن هذه المشاريع لا تساهم بإنشاء فرص العمل والشغل في القطاع الزراعي فحسب، بل أيضا في إنشاء وفتح مجالات واسعة للشغل في قطاعات اقتصادية أخرى سواء كانت صناعية او تجارية .

وفي هذا الصدد فقد اعتمدت سياسة التنمية الزراعية على محاور التالية:

- ضرورة الاهتمام بالزراعة والري خاصة زراعة الحبوب وإنتاج الحليب وذلك من أجل التقليل من التبعية الغذائية.
- استصلاح الأراضي وإقامة السدود .
- تنمية المناطق الجبلية والهضاب العليا عن طريق تطوير الزراعة الجبلية .
- تنمية وتطوير العمليات الخاصة بالتشجير والمحافظة على الغابات .

[1] – عياش خديجة، "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 – 2007)" شهادة الماجيستر سنة 2011/2010 ص ص 57- 58.

- تشجيع ومساعدة الفلاحين الصغار.

وعليه فالقطاع الفلاحي يعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال نسبة الموارد المالية المخصصة لها فقد بلغت نحو 60 % من الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي (1967- 1969) ، غير أن حصة الزراعة في المخططين الرباعي الأول والثاني (انخفضت بنسبة مجموعة من 78.11% في المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) ثم إلى 29.7% خلال المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977) أما في المخططين الخماسيين الأول والثاني حيث ارتفعت نسبة حصة الفلاحة [1]. من إجمالي الاستثمارات إذ بلغت نحو 9.68 % في مخطط الخماسي الأول (1980- 1984) ثم إلى 9.12 % خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) فان حصة الزراعة في الاستثمارات العامة ما تزال ضعيفة ولا تعكس مكانة هامة في تنمية الاقتصادية [2].

المطلب الرابع: الصعوبات والتحديات التي واجهها النشاط الزراعي الوطني[3]

أ- الصعوبات والمشاكل التي يوجهها القطاع الزراعي الوطني

إن القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الرئيسي في الجزائر لإنتاج الغذاء فغن قدرة على توفير الغذاء واستقرار عرضه قد تأثره كثيرا بمحددات وعراقيل تساعدها في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية والعربية خصوصا .

وعليه يمكن حصر هذه المشاكل التي يتأثر بها النشاط الزراعي ويمكننا تحديدها في الآتي :

1- مشاكل متعلق بالموارد الأرضية والطبيعية التي تعق عائقا أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية متاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة... الخ وتعتبر كل من الموارد الأرضية والمائية الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية .

[1] - عياش خديجة، نفس المرجع، ص ص 58-59.

[2] - مرجع سابق، ص 59.

[3] - فوزية غربي،" الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتباعية"، أطروحة دكتوره ، جامعة منتوري قسنطينة سنة 2007-2008 ص ص 249-250.

2- مشاكل تتعلق بنوعية الموارد الأرضية: تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على قدرتها وتلعب العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي .

3- تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل هامها تناقص الرقعة الزراعية كميا وكيفيا إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية .

هذه الخصائص من الأراضي غير اقتصادية بحيث تقتصر على نمط إنتاجي أو محدود الجدوى مما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية .

4- انتشار الأراضي المتأثرة بالإصلاح، حيث يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض بل إلى سطحها في كثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة بما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها [1].

ب/ التحديات التي يوجهها القطاع الزراعي للانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة:

سيواجه القطاع الزراعي نتيجة الالتزام باتفاقية الزراعة ومحاورها الرئيسية التحديات ونجاحه مرتبطا بقدرته على المنافسة .

سوقا حرة تقوم على المنافسة ببعدها السعري والنوعي مما جعل بقائه ونجاحه مرتبطا بقدرته على المنافسة .

- فتح شبه كامل للسوق الجزائري أمام المستوردات التي لا يحول دون دخولها سوى رسوم جمركية تحكمها قواعد النفاذ إلى أسواق الواردة في الاتفاقيات العالمية .

- ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية وخصوصا السلع الزراعية الأساسية ، كالحبوب والألبان والسكر واللحوم من جراء تخفيض التدريجي للدعم الزراعي .

3- تحديات القطاع الزراعي بالنسبة لاتفاقية الصحة والصحة النباتية:

[1] - فوزية غربي ، نفس المرجع ص ص 253-255.

تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات ذات الصلة بالقطاع الزراعي وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة يؤدي بالقطاع الزراعي إلى مواجهة التحديات بالنسبة لهذه الاتفاقية يمكننا حصرها في ما يلي :

- صعوبة الرقابة على الواردات الزراعية من حيث المواصفات الصحية
- التشديد على تطبيق تدابير الصحة النباتية من قبل الدول المتقدمة .
- إن رفع القيود على السلع الموردة إلى الجزائر يؤدي إلى إغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية والغذائية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بإضافة إلى تأثير على صحة المستهلك الجزائري .

4- تحديات القطاع الزراعي بالنسبة لاتفاقية العوائق الغنية أمام التجارة:

إذن جاءت هذه الاتفاقية رغبة من دول الأعضاء في تعزيز أهداف المنظمة العالمية للتجارة في تحرير النظام التجاري العالمي .

انضمام الجزائر إلى منظمة يجعل القطاع الزراعي يواجه تحديات يمكن حصرها فيما يلي:

- محدودية الإمكانية الفنية المحلية لتطبيقنا اتفاقية العوائق الغنية أمام التجارة .
- عدم القدرة على تحسين المواصفات المطبقة على الإنتاج المحلي
- ضعف ثقة الشركات العالمية والمستهلك الأجنبي بالمنتوجات الزراعية الجزائرية
- عدم ارتقاء المنتجات الزراعية المحلية آلة المواصفات الدولية

5- تحديات القطاع الزراعي بالنسبة لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

لها علاقة مباشرة بالقطاع الزراعي وتلتزم بها كل الدول المنضمة إلى المنظمة ومنها الجزائر في حالة الانضمام إليها – تحديات يمكن توضيحها:

- ارتفاع أسعار وتكلفة الحصول على تكنولوجيا الحديثة .
- صعوبة وارتفاع أسعار الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي الحديثة من أسمدة كيمائية .

- إدخال أصناف الزراعية النباتية والحيوانية المحسنة والمقبولة عالميا ضمن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية .

- صعوبة اكتساب الميزة النسبية للمنتوجات الزراعية بسبب تطبيق اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي تجعل التكنولوجيا ذات كلفة عالية تحول دون استخدامها من قبل الدول النامية ومنها الجزائر [1].

المبحث الرابع: نموذج التجارة الخارجية في الجزائر بعد الاستقلال

المطلب الأول: التجارة الخارجية في فترة 1963إلى 1966.

تميزت هذه الفترة بفراغ في النظرية الاقتصادية، والنموذج المراد إتباعه لذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار . ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة ضعف المقومات المالية ، وكذا تدمير البنى التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي للدولة فقد كانت الاستثمارات المعتمدة في هذا المخطط ضئيلة رغم وجود وزارة الصناعة حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول – حجم الاستثمارات خلال فترة (1963- 1966) الوحدة : مليون د.ج

السنوات القطاعات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	645.7
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
كل القطاعات	1.179.2	1.179.2	1562.7	2.404.8	6.976.4

من خلال هذا الجدول نستنتج ان قطاع الصناعة ورغم كونه أحد أبرز أقطاب التنمية التي كانت منهجة في تلك الفترة إلا ان الاستثمارات المخصصة له مقارنة بالحجم الكلي كانت ضئيلة، ولم تحقق النتائج المرجوة منه عدا سنة 1966 أين وصلت إلى 370.9 مليون دينار جزائري اما الزراعة فقد عرفت تقهقرا ويعود ذلك إلى :

- سوء استعمال القوى العاملة
- ضعف التجهيزات في هذا القطاع .

[1] – غردي محمد، نفس المرجع، ص ص 250- 251- 252.

- قلة التمويل

تعد حاولت في هذه الفترة إحداث نوع من التكامل بين الصناعة والزراعة على اعتبار أن المصدر الأساسي لتراكم رأسمال هو قطاع المحروقات [1].

ويوضح الجدول التالي تطور الصادرات والواردات ضمن هذه الفترة .

الجدول رقم 2 تطور التجارة الخارجية الجزائرية (1963- 1966)

الوحدة مليون د.ج

السنوات البيان	1963	1964	1965	1966
الصادرات	3610.0	3589.0	3146.0	3070.0
الواردات	2887.0	3471.0	3314.0	3154.0

نلاحظ من خلال الجدول أن الميزان التجاري لسنة 1963 و1964 سجل فائضا ب723 مليون دينار جزائري و 118 مليون دينار جزائري على التوالي، بسبب الإجراءات الرقابية على تجارة الخارجية وبالعكس فقد عرف ميزان الجزائر أول عجز في سنة 1965 فقدر ب 168 مليون دينار جزائري ثم سنة 1966 ب 84 مليون دينار جزائري، وهذا راجع إلى ارتفاع الواردات الذي عاد أساسا إلى الزيادة في الواردات من سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة لتلبية احتياجات البلاد .

كما نلاحظ من الجدول انخفاض الصادرات الجزائرية فكانت نسبة 77 % في 1964 ثم أصبحت 72% في 1965 وبعدها انخفضت إلى 67 % في 1966 وهذا ما يفسر الإجراءات التي اتخذتها فرنسا من أجل انخفاض الواردات من الجزائر لبعض المنتجات مثل الخمور .[2]

المطلب الثاني : التجارة الخارجية خلال المخططات التنموية (1967– 1977)

[1] – زيرمي نعيمة، "التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق"، مذكرة ما جيستر ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان سنة 2010- 2011 ، ص 81.

[2] – زيري نعيمة، نفس المرجع، ص 82.

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاثة مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي الرباعي والرباعي الثاني هذا بالإضافة إلى مرحلة التكميلية (1978- 1979) ولم يكن بإمكانها تطبيقها من قبل نظرا لحداثة استقلالها من جهة ، وعدم توفي الشروط الموضوعية التي تعطيها قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية .

1-التجارة الخارجية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)

بعد أربع سنوات من الاستقلال اعتمدت الدولة أسلوب التخطيط عن طريق أول مخطط ثلاثي إذ يعتبر أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة وهو مخطط قصير الأجل أنصب موضوعه أساسا على التصنيع . ذلك أن الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية . وقد بدأت عملية الاستثمار في هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع المحروقات مثلما يوضحه الجدول التالي

الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي الأول (1967- 1969) الوحدة %

الحر وقات	قطاع إنتاج سلع التجهيز	قطاع إنتاج السلع الوسيطية	قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية
47.8	32.5	12.3	7.4

نلاحظ أن المحروقات أخذت الحصة الأكبر في الاستثمارات هذا المخطط 47.8 ثم تليها التجهيز فالسلع الوسيطية فالاستهلاكية .

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد لجأت الدولة في هذا المخطط إلى الرقابة ونظام الحصص فقامت بإدخال تعديل جزئي على تعريفه سنة 1963 الذي أحدثت العجز في الميزان التجاري بإنشاء تعريف الجديد سنة 1968 وكان الهدف منها تقوية الاقتصاد الوطني لحمايته من التبعية الاقتصادية الأجنبية.

3- التجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الأول:

بعد المخطط الثلاثي الأول أعلنت السلطات عن المخططات الرباعيتين يمتدان من سنة 1970 إلى غاية 1977 وقد بلغت هذه الفترة بالمخطط الرباعي الأول (1970- 1973) وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين أساسين هما

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي .
- جعل التصنيع في المرابية الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية إضافة إلى هذا كما جاء هذا المخطط ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية فابتداء من شهر جويلية سنة 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات نصت على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية وهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80 % من الواردات تحت رقابة الدولة .

4- التجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977) :

جاء هذا المخطط مؤكدا للإستراتيجية الصناعية فواصلت الجزائر قبل الصناعات الثقيلة فكان حجم الإنفاق كبيرا للارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية مما عزز عائدات الصادرات الجزائرية من المحروقات وزاد من الاهتمام به فوكل حجم الإنفاق عليه إلى 19.5 % فقد كانت بنية الاستثمارات في هذا المخطط تفوق 50 % كما كان هدف المخطط تخفيض التبعية بفضل مجهودات عريتها الدولة في ميدان الفلاحة، تمثلت في رفع وتحسين المنتوجات الفلاحية ومضاعفة المجهودات في الاستثمار في نفس الميدان .

وقد تم في 1976 المصادق على دستور الوطني نص على ان احتكار الدولة يتم بصفة لا رجعة فيها بالتجارة الخارجية والتجارة بالجملة مما عزز احتكار الدولة .

المطلب الثالث : التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرير

ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى الاحتكار هذا القطاع احتكارا إداريا وتنظيميا ، ولكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1986 ولجوءها إلى المؤسسات الدولية (FMI)

الذي فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية مست جميع القطاعات بما فيها التجارة الخارجية الذي عرف تحرير تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق .

1- وضعية قطاع التجارة الخارجية في ضل الاقتصاد المخطط (1962- 1988)

كأغلب الاقتصاديات النامية التي اتبعت سياسة تنموية مستقلة، اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة (1963 إلى 1970) مجموعة من الإجراءات التقليدية التي كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية بالخصوص على الواردات تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام للحصص والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء (GPA) .

ولكن بالنظر للمشاكل التي عرفتها قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة السابقة والتي ربطت حينها بالحرية النسبية التي كان يتمتع بها هذا القطاع، لجأت الدولة إلى الاحتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1971- 1989) فكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر ، غير ان سنة 1978 كانت نقطة تحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولا إلى نهاية الثمانينات تاريخ الإصلاحات الاقتصادية.

2- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في ضل الإصلاحات الاقتصادية الأولية (1989)

لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1989 عيوب الأسلوب التنموي المتتبع فبحلول سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط حيث أن كل المؤشرات تؤدي إلى خطورة الوضع فقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر ب (3.1%) أم عجز الميزانية فقد بلغ 1.7 % من PTB في سجل الميزان التجاري عجز قدره (1825) مليار دج في حين حجم المديونية 25.32 مليار دولار أمريكي [1].

[1] – فيصل بهلولي، "التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية" مجلة الباحث ، جامعة سعد دحلب البليدة ، عدد 11 سنة 2012 ، ص 112.

المطلب الرابع : تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال المرحلة (1980-1989)

جرى العمل بهذا القانون إلى غاية 1988 مع ظهور بعض التعديلات التي كانت تنص عليها قوانين المالية خلال هذه الفترة :

1- الإجراءات الجديدة لنظام الاحتكار يوجد إجراءات من أجل التنظيم .

أ- وفق لنشاط المستوردين الخواص الذين يعلمون لحسابهم الخاص : تطبيق (En application)لمبدأ وفق نشاط المستوردين الخواص الذين يعملون لحسابهم الخاص ينص القانون رقم 78-02 في مادته 18 " حق كل مؤسسة خاصة تعمل في الاستيراد والتصدير وعموما كل مؤسسة يكون موضوعها الاجتماعي يخص تحضير المفاوضة أو تحقيق عمليات التجارة الخارجية . فالمؤسسات الخاصة التي تكون التجارة الخارجية فيها عبارة عن نشاط تابع عليها أن تعمل من أجل محدد على إعادة تعديل نصوصها التأسيسية ، قصد حذف نشطات التجارة الخارجية من موضوعها الاجتماعي التي أصبحت ممنوعة ابتداء من نشر هذا القانون غير أن القانون أعطى للمؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية الصلاحيات بصورة مؤقتة في انتظار توسيع عملية الاحتكار على مجموع المنتجات المستوردة، وتتمثل في إمكانية حصول المؤسسات الوطنية الخاصة على رخصة استيراد ، بشرط أن تكون السلع المستوردة لم تدخل بعد ضمن مجموعة السلع التي يشملها الاحتكار .

أما الشرط الثاني فيجب أن تكون هذه السلع المستوردة موجهة مباشرة للاحتياجات الخاصة بإنتاج في هذه المؤسسات .

ب- وقف جميع نشطات الوساطة في مجال التجارة الخارجية

حيث يعرف الوسيط على انه شخص ضمني أو معنوي يقوم بأعداد الإنفاق والتفاوض أو تنفيذ صفقة أو عقد يحصل من خلاله على مقابل أو امتياز من أي طبيعة من بفائدة طرف آخر أي أن الوسيط هو متعاقد (صلاح متعامل عمومي وطني إذ تم إلغاء الوسطاء الذين يمثلون مصدر

تكاليف مرتفعة تنعكس على أسعار الشراء وعليه أصبحت الدولة تقوم باحتكار المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الوطني [1].

أما على مستوى الصادرات رغم الاعتماد شبه الكلي للصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات فإن قطاع التصدير قد تم احتكاره بصفة شبه مطلقة من طرف مؤسسة " سوناطراك " ومنذ بداية الثمانينيات اتخذت عدة إجراءات لتشجيع الصادرات ،وذلك من خلال تنويعها بالتأكيد على هذه النقطة التي تشكل موضوع القسم الذي يتكون من 10 مواد على الأقل من القانون 78- 02 الذي كان في الغالب يطلق عليه قانون ضد الوسطاء والذي يمكن معالجته من ثلاثة جوانب

أ- تحديد مفهوم الوساطة.

ب- نتائج تطبيق قواعد مبدأ وقف الوسطاء .

ت- العقوبات المفروضة لضمان تطبيق القواعد المتعلقة بوقف الوسطاء .

ث- الضر وف والآليات الجديدة لإعادة تنظيم الاحتكار .

وفقا لقانون رقم 88- 29 في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ثار جدال آخر خلال فترة 1980- 1982 حول موضوع الاحتكار الدولة للتجارة الخارجية لإعادة النظر فيه بل وحتى إمكانية إلغائه غير أن طابعه الدستوري كان كافيا لإبقاء عليه ووضع حد لذلك الجدال لكن مع تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 والتي كانت له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، صار تصدير المنتوجات من خارج المحروقات أمرا محتوما في السياسة الاقتصادية الجزائرية كما استدعى الأمر إعادة تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفقا لمفهوم جديد لمشاكل التنمية الاقتصادية الذي تنصه منه الإصلاح الخاص بمؤسسات التخطيط وهكذا فقد أصدرت الدولة القانون رقم 88-29 بتاريخ 29-07-1988 يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي جاء على أساس إلغاء القانون رقم 78- 02 وهو قانون يعتبر متطورا من حيث الامتياز كما أنه

[1] – تركية صغير، "سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاساتها على الآداء الاقتصادي خلال فترة 1990- 2014 "مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، سنة 2014- 2015 ص ص 52-53.

مستوحى من قانون البولوني لسنة 1982 فيما يتعلق بمنح الامتياز " Les concessions " في مجال الاستيراد والتصدير وحسب التنظيم الجديد فإن الدولة الجزائرية تمارس احتكار التجارة الخارجية عن طريق منح امتياز للمؤسسات العمومية أو إلى الهيئات أو إلى مجموعة المصالح المشتركة G rouperments dinteretscommuns [1]

وهو امتياز يتم التراضي عنه من خلال الشروط الذي يحدد الحقوق والواجبات صاحب الامتياز " Le concessionnaire "

2- سياسة ترقية الصادرات .

لقد أصبح إنجاز عمليات التصدير يتم من قبل المتعاملين العموميين والخواص في إطار البرنامج العام للتصدير كما صار باحتكار خلق مجموعات ذات مصلحة مشتركة تتشكل من المؤسسات العمومية الاقتصادية للقيام بالعمليات التي لها علاقة بالتصدير في ضل قانون 88- 29 فقد تم اتخاذ إجراء تعويض رخص التصدير ببطاقات وشهادات التصدير حيث يمتد أجل صلاحية بطاقة المصدر إلى 5 سنوات وهي بطاقة تسمح لصاحبها بالتزام بقيام بعمليات التصدير وفقا لقواعد ممارسة التجارة الدولية ويتم سحبها من وزارة التجارة ووزارة المالية .

أما شهادة التصدير فهي خاصة بالمؤسسات التي تقوم بعمليات التصدير بصورة منتظمة، ويترتب على حاملها نفس الحقوق التي يترتب على حامل البطاقة وتسحب شهادة المصدر من نفس الجهات الوزارية السابقة وذلك عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة أو الولائية للتجارة .

المطلب الخامس : تنمية الصادرات في الجزائر

بعد بروز نتائج السيئة لبعض السياسات التي كانت منتهجة في بعض الدول النامية خلال حقبة الثمانينات والتسعينات ويتعلق الأمر بسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقرار الخارجي، حيث أدت إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف لقدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية .

[1] - تركية صغير، نفس المرجع ص 53-54.

حيث تعد الصادرات أحد ركائزها الأساسية والجزائر كبقية الدول النامية تحاول تجاوز الأحادية في التصدير من خلال طرح جملة من الحوافز تكون تقوية المؤسسات الوطنية نحو اختراق الأسواق الدولية حيث نستعرض في ما يلي هيكل حوافز التصدير .

أن الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للنفط تتأثر بتقلبات الأسعار وهذا ما انعكس سلبا على مدا خيل البلد وانفجار مشكلة المديونية مع بداجية التسعينات وبالتالي تعطل حركية الاقتصاد الوطني ككل ولأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية مع نهاية الثمانينات، برسم استراتيجيه شاملة لتنمية الصادرات خرج المحروقات تستهدف الوصول بالصادرات خارج النفط في آفاق 200 إلى 2 مليار دولار ن من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا المؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط .

1- سياسة سعر الصرف قامت السلطات الاقتصادية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أفريل 1994 مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير .

2- تامين وضمان الصادرات: فبعد ما كانت تتمتع طريق الشركات تأمين غير مخصصة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة تم إنشاء نظام جديد وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره (CAGEX) الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات[1]. وتمويل الصادرات ويتم بتقديم قروض المؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المتوجات المعدة للتصدير.

المطلب السادس: مشاكل التصدير في الجزائر

[1] – دردوري سارة، فليون هنية، "أثر العائدات البترولية على الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2005- 2012) "شهادة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2012- 2013 ، ص 07.

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي التي تمثلها لصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يهدف إلى إظهار أضرار الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على تبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع .

1- المشاكل على مستوى الجزئي : وتتضمن في ما يلي:

- غياب سياسة محدد الأهداف وواضحة من طرف كل الدوائر والمستويات تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة وغياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم مع متطلبات الوضع الحالي .

- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة، ضعف المؤسسات الجزائرية على مواجهة الفردية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية .

كل هذه التراكمات السلبية مجتمعية أدت إلى تقليص التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق بتدني جودة منتجاتها وملاحظة على هذا تتضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر ، وأيضا غياب الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة .

- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع حيث كان كغياب شبه لقنوات التوزيع خاصة ترتكز على جانب التصديري [1]

2- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي :

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية الصادرات وتحقيق تنافسية .

- غياب ثقافة التصدير لدى متعاملين الاقتصاديين الجزائريين .

- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون نوقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول هذه الوضعية تجلب من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من خلال تحرير التبادلات التجارية – سوء استخدام التكنولوجيا دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية بإضافة إلى غياب الإبداع

[1] – دردوري سارة، فليون هنية، نفس المرجع، ص ص 8.9.

والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث وتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة —عدم توافق المنتجات الوطنية للتصدير مع معاير دولية من حيث الجودة والنظافة ولم ترقى لدرجة تصديره إلا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية وتضخيم وتذبذبات النقدية العالمية من جهة وعدم تحقيق فائض أنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى .

– إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن سوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم إقامة تحالفات فيما بين مؤسسات فالجزائر تمتلك ميزة نسبة في القطاعات الهامة[1]

خلاصة:

نوضح أن عند تطبيق القطاع الصناعي الوطني لم ينجح لأنه كان عرضة للانتقادات وذلك أن التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما أن صناعة الوطنية لم ترضى إلى التصوير وأيضا اعتمادا على قطاع المحروقات.

والقطاع الزراعي يلعب دورا هاما في مجال التنمية الاقتصادية ولكنه لم يلغي اهتماما وكانت له سلبيات رغم الأراضي الخصبة التي كانت موجودة.

أما التجارة الخارجية فكانت اعتماداتها فقط على قطاع المحروقات والاعتماد على هذا القطاع ينعكس سلبا على مداخيل الدولة بسبب تقلبات الأسعار وانفجار مشاكل كبرى.

[1] – مرجع سابق، ص ص 9.10.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد 1988

تمهيد

المبحث الأول:أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي

المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها الإصلاحات الاقتصادية

المطلب الثالث: آثار الإصلاحات الاقتصادية

المطلب الرابع: المبرر الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 .

المطلب الخامس: الأهداف التي توصلت إليها الإصلاحات .

المبحث الثاني: أهم برامج الإنعاش الاقتصادي

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004)

المطلب الثاني: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005– 2009)

المطلب الرابع: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار

المطلب الخامس: البرامج التنموية المعتمدة ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

المبحث الثالث:سياسات التصدير في الجزائر

المطلب الأول: أولويات التصدير

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة المتوسطة والتصدير

المطلب الثالث: الصعوبات التي يواجهها التصدير في الجزائر

خلاصة

تمهيد:

جاء السقوط الحر لأسعار الطاقة في السوق العالمي سنة 1986 وتزامن هذا مع الانخفاض حاد لقيمة الدولار، مما أجبر السلطات العمومية آنذاك على القيام بإصلاحات وصفها رئيس الجمهورية بالعاجلة والعميقة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وعليه فلم يكن الخيار أمام السلطات جراء ما آلت إليه البلاد من أوضاع الاجتماعية واقتصادية، سوى التوجه إلى صندوق النقد الدولي والقبول بشروطه.

إهتمت الجزائر بقطاع الزراعي بعد الأزمة الاقتصادية حيث احتل المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات وتمكن بمساهمته في التجارة الخارجية حيث بلغت الصادرات في عام 2004 حوالي 153.93 مليون دولار ارتفعت إلى 208.51 مليون دولار سنة 2009 بمعدل سنوي 36.5%.

ومن جهة أخرى اتخذت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي فهو منظور متخذ القرار في الجزائر ويهدف إلى دعم النشاطات المنشأة للقيمة ومناصب الشغل عن طريق الترقية المستمرة الفلاحية.

الفصل الثالث : تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد 1988 م

المبحث الأول: أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال 1990

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي.

عادة ما يأتي الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية كرد فعل أمام استفحال أزمة الاقتصادية حين تنعكس أثارها على البنية الاجتماعية للسكان وتهدد الاستقرار والأمن للبلد المعني .

وهذا عكس ما يجري في البلدان المتقدمة، حيث يعتبر الإصلاح الاقتصادي عندهم وسيلة لتسريع وتيرة النمو، وفتح أفاق أخرى للإبداع وتقدم العلمي والتكنولوجي .

يؤدى معظم الاقتصاديين بان الغاية من كل إصلاح اقتصادي، هي تنشيط الحركة النمو بمعدل اعلى من معدل النمو السكاني السنوي، والرفع من المستوى الفائض الناجم عن هذه الزيادة من أجل تلبية حاجات المجتمع بالمقاييس المتعارف عليها دوليا.

كما نعتقد أيضا من أهم مظاهر الإصلاح الاقتصادي تحسين التسيير وتوضيح الأهداف والمسؤوليات ، والاعتناء أكثر بتكوين العنصر البشري في الماهرات التقنية الحديثة، وبناء أي برنامج إصلاحي في أي قطاع، على مستوى عال من الشفافية حيث ينتقل الإصلاح من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الاستثمار.

يقول رئيس البنك العالمي للتنمية والتعمير" من واجبنا أن نركز على النمو العادل فالتنمية تترجم الإصلاح، تعني بناء الطرق ، وتشريع القوانين وترقية التعليم وتطوير النظام المصرفي ، وكل ما يخص التنمية ويلخص ذلك في خمس محاور كبرى:

- التسيير الحسن (الشفافية، إدارة لمحاربة الرشوة، الرشادة...)
- عناصر قانونية ومؤسساتية لتسيير قواعد السوق.
- الأخذ بسياسة الاندماج .
- توفير الخدمات العمومية .[1]

[1] – د– عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر ، الجزائر سنة 1432– 2011م / ص ص 21– 22.

- أهداف تمكن من دوام الوجه الإنساني للتنمية (غذاء –سكن- الصحة- التعليم- بيئة سليمة ...)

يرى الكثير من اقتصادي الدول المتخلفة وحتى هيئات التمويل الدولية والبعض من مراكز الدراسات، بأن المدخل الصحيح للإصلاح الاقتصادي يجب أن يمر عبر مجموعة من الإجراءات تختلف في قوتها ونوعها من دولة إلى أخرى حسب قوة ونوع الإختلالات التي يمر بها هذا البلد أو ذلك .

1- **معالجة التضخم**: حيث يسهم البلد المعني على التخفيض معدلات الارتفاع السنوي لمستوى السعار هو شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل، يصب مباشرة في مصلحة أصحاب المداخيل الثابتة والمنخفضة وبالتالي يعمل على إعادة التوازن في العلاقة بين الأجور وتكاليف المعيشة بشكل معقول، دون الحاجة إلى دورات متتالية من الزيادة في الدخول النقدية وان هذا وسيلة في مكافحة التضخم تكمن في إصلاح عجز الموازنة ذلك لان تمويل هذا العجز لا يفرج عن ثلاثة مصادر تقليدية نذكرها باختصار .

- الإقراض من بنك المركزي (إصدار نقدي جديد يغطي حوالي 50 % من العجز) وهو عامل أساسي في تحديد التضخم)

- لجوء الحكومة إلى الاقتراض من المدخرات المحلية (صندوق الضمان الاجتماعي ، صندوق المعاشات، شركات التأمين) .

- تمويل باقي العجز (10 %) من القروض الخارجية .

2- **احترام مبادئ المالية العامة**: بمعنى المحافظة على وحدة الميزانية وشفافية النفقات العامة، وتطبيق مبدأ المحاسبة ن وهو ما يؤدي بدون شك إلى توفير نسبة محترمة من النفقات العمومية .

3- **تقليص من ضخامة أعباء القطاع العام:** بمعنى عدم بقاء الدولة مالكة ومسيرة للفنادق ووكلات السفر والسياحة وغيرها من آلاف الأنشطة أي فتح مساحة المبادرة للقطاع الخاص بشكل يسمح بتقليص الأعباء العامة .

4- **التخلي التدريجي عن أسلوب التخطيط المركزي:** يقصد به الأخذ بما يسمى بالتخطيط التأشيري أو نظام السوق الاجتماعي الذي يراعي التوازن بين حرية المبادرة والتعلم للقطاع الخاص من جهة وتمكين الشرائح الاجتماعية الهشة من مستوى مقبول للمعيشة في كرامة.[1]

5- **الإستراتيجية الصناعية:** لقد اعتمدت كثير من الدول في تنميتها نموذج الصناعات الإحلالية رغبة في إشباع السوق المحلي من السلع الصناعية المحلية بدلا من استيرادها، فكان النجاح حليف البعض مثل روسيا- الصين، وكان الفشل هو نصيب كثير من البلدان منها الجزائر لأسباب موضوعية وغير موضوعية ، ولكن مهما كانت الكلفة ثقيلة فإن ارادة الإصلاح يجب أن تستمر وتستفيد من أخطاء الماضي .

6- **علاج المديونية العمومية:** وتعد من اكبر التحديات التي تواجه الدول النامية بالخصوص إذا أصبحت عائقا حقيقا (تراكم الديون، وتقليص فرص الاستثمار، ومن ينجز عن آثار الأزمات العالمية المستوردة) أمام أي مشروع تنموي .

الإصلاح السياسي: من الصعوبة بإمكان أن نتصور إمكانية تنفيذ إستراتيجية متكاملة للإصلاح الاقتصادي دون أن يعترف ذلك بإصلاح سياسي من شأنه تقوية المؤسسات الدستورية، ودعم المشاركة الشعبية وإزالة الازدواجية في النظام القضائي، وأحكام العملية التشريعية [2].

المطلب الثاني : المراحل التي مرت بها الإصلاحات الاقتصادية

بدأت السلطات الجزائرية بإصلاحات سنة 1988 حيث تم التصديق على جملة من القوانين التي تتمثل إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري . غن

[1] - د- عبد الرحمن تومي، نفس المرجع، ص ص 22-23-24-25.

[2] - مرجع سابق ، ص 26.

المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تأخذ في إطارها الشمولي وتبعا لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية ممثلة في :

- انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5 % في المتوسط خلال 1986- 1991.

- تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار، وتسريح العمال مما أدى إلى انتساب المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الخاص.

- تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية او غير المفروضة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينات وارتفاع المديونية ومنها خدمات المديونية التي تمض حوالي 80 % من إيرادات المحروقات ، أصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية . كان المخرج أمام السلطات الجزائر في تلك الفترة العودة إلى صندوق النقد الدولي وبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة الديون التي كانت سابقا مرفوضة ، تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمين إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، يعرف برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي بأنه . جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجبة إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات الهيكلية [1].

- إن الهدف من تلك العملية هو إزالة من تلك التحديات الداخلية أو الخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي . إن دخول الجزائر في هذا المشروع مقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد من أهمها ما يلي:

[1] – أ- كربالي بغداد، نفس المرجع، ص ص 7.8

1- الإصلاح الهيكلي :

يشمل على مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق بأنها ترمي إلى تحقيق التوزيع العقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في :

- ترشيد القطاع العام وهي الدعوة إلى الخوصصة .
- تطبيق الأسعار الحقيقية .
- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي

2- السياسة المالية:

المقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية ومنه كان الهدف الرئيسي حسب النظرية الكلاسكية ، يتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات على المحافظة على الأمن والدفاع، وبعد الأزمة الاقتصادية التي مريض الاقتصاد العالمي وبروز النظام الاشتراكي أصبحت الساسة المالية تلعب دورا أكثر مما كانت عليه وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة وذلك عن طريق عدة أدوات منها:

- تحسين النظام الضريبي وذلك بالتنوع في الضرائب المباشر وخاصة الضرائب على المشتريات.
- رفع أسعار المنتوجات والخدمات .
- رفع الحواجز الجمركية على المنتوجات (الوطنية والأجنبية) [1].

3- السياسة النقدية :

تهدف السياسة النقدية إلى تأثير في عروض النقد لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة والشرائح للمجتمع، وهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة .

حيث أن الأدوات التي أقرها الصندوق الدولي تتمثل في ما يلي:

- رفع أسعار الفائدة.
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي .

[1] - مرجع سابق ص ص 8.9

- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده .

4- السياسة التجارية وإدارة المديونية :

تشمل الإجراءات التي تشجع الصادرات والتقليص من الواردات ، ومن ثم تأمين المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية خدمات المديونية واهم هذه الإجراءات هي :

- تحرير التجارة الخارجية .
- ترشيد قطاع التعريفة الجمركية .
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة .
- تطبيق مختلف الإجراءات التي من شانها أن تؤدي إلى استيراد الديون.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي .[1]

المطلب الثالث : أثار الإصلاحات الاقتصادية

تجدر الإشارة في إطار هذه المراجعة ، إلى أن الاستقلال السياسي في الجزائر ارتبط منذ الوهلة الأولى بعملية توسيع القطاع الاقتصادي العام، كخيار استراتيجي لتجسيد الاستقلال الوطني.

وبغية تفعيل هذا الاختيار أسست السلطة السياسية في الجزائر التي جاءت في سنة 1962 اختبارها لنموذج التنمية على ضرورة بناء نهضة وطنية شاملة ومتكاملة ومتوازنة تؤدي فيها المؤسسات العامة دور المحرك في عملية التحديث لهياكل المجتمع الجزائري في القطاعين الاجتماعي والثقافي من اجل الانتقال إلى المجتمع الصناعي إذا كان طبيعيا وبديهيا أن توكل ومنذ بداية إلى المؤسسات العامة مجموعة كبيرة من الوظائف والمهام هي في الأساس وظائف الدولة ذاتها ومهامها مما استلزم بالضرورة أن تخضع عملية صياغة نظام تسيير المؤسسات لمنطق السلطة العامة تجاه النظر إلى الغابات، ومناهج تحديد الأهداف وتقيم الإنجازات وبتعمير آخر ما كانت المؤسسات العامة الجزائرية لتصل ما وصلت إليه في ضل سواء الوضع التنظيمي السابق إلا لأنها كانت تمثل وتجسد الامتداد العضوي للدولة ، التي كانت عملية التسيير اليومي لشؤون المؤسسات كلها من تحديد لنسب الاستثمار وتخصيصها بين

[1] – مرجع سابق ، ص 9.

مختلف القطاعات مرورا برسم سياسات التنمية رأس المال وتسير التكلفة المالية إلى تنظيم قنوات التجارة والتوزيع بواسطة التحويل الإداري للسلع والخدمات .

إذ يمكننا القول من زاوية طبيعية سياسية إصلاح المؤسسات ومقوماتها العامة إن مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر قد تجسد في سنة 1988 وهو تاريخ الاستقلالية ودخولها حيز التنفيذ .

ويمكن أن نستنتج بناء على نتائج هذه المؤسسات بعد تطبيق سياسة الاستقلالية أن الأهداف المتوقعة من هذه الإصلاحات لم تكن بالمستوى المرغوب فيه وذلك راجع لعدة عوامل من بينها أن المتتبع لحركية الاقتصاد الجزائري يقف على مفارقة (Paradoxe ، فمنذ سنة 1962 إلى بداية الثمانينات القرن العشرين حتى مرحلة الاستقلالية، فقد تغيرت الوضعية نحو بروز [1].

قوانين تزيد تنظيم الاقتصاد تبعا للمنهج اللبرالي، لكن مع بقاء الدولة المالك الأساسي لوسائل الإنتاج .

يضاف إلى ذلك أن طبيعة التطور الذي حكم وما زال يحكم هيكل العلاقات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الجزائري يخضع إلى تأثيرات سياسة ظرفية مما أدى إلى تفعيل واقع التضارب بين أنماط تنظيم المجتمع ليتسبب أخيرا في تشويه هياكل التنشئة الاجتماعية ، ومن جهة أخرى فغن النظر يتفحص إلى التجارب الإصلاحية المختلفة التي مر بها الاقتصاد الجزائري يبين لنا بوضوح الرغبة الجامحة في تجسيد ثمار السياسة الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يدفع مركز القرار إلى تكيف الواقع وليس العمل على تنمية هذا الواقع من خلال استكمال الشروط التاريخية لنجاح النموذج، لتكون النتيجة في النهاية الوقوف على حالة التناقض بين الإجراءات والأهداف .

المطلب الرابع : المبرر الاقتصادي في ضل الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 م

[1] – الداوي الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد 2 سنة 2009 ص ص 278- 279.

أدى اعتماد الدول العربية على اقتصاد بدلا من الاقتصاد الموجه أو المخطط وقبولها لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، إلى إعادة النظر في أحكام قوانين العمل بغرض تحقيق مواكبتها مع هذه التطورات الاقتصادية، فقانون العمل شديد التأثر بالمتغيرات الاقتصادية لذا فغن درجة مراجعته تختلف تبعا لدرجة التحول الاقتصادي الذي تشهد الدولة وكذا بالنظر إلى توجهاتها الاقتصادية .

بدأ التحضير لهذه المراجعة في الجزائر سنة 1986 أي مع بداية التحضير لمرحلة استقلالية المؤسسات الاقتصادية حيث أكدت لائحة استقلالية المؤسسات الصادرة عن الندوة الرابعة للتنمية على ضرورة " إثراء وتحسين محتوى القانون الأساسي العام للعمل والمراسيم التطبيقية له قصد الوصول من خلال تأطير مخطط الأجور إلى تنظيم المرتبات والحوافز المناسبة لتحسين فعالية المؤسسة وتشجيع الإبداع والاختراع " وهو ما عكفت عليه لجنة مختصة قدمت تقريرها إلى الندوة الوطنية للمؤسسات المنعقدة في جانفي 1989، التي جاء فيها أن هذا القانون لم يحقق الأهداف التي وضع من اجلها بالتالي فغن " اتخاذ الإصلاح بخصوص الاستقلالية يستدعي تكيف هذه الأحكام مع المحيط الاقتصادي الجديد " .

سارعت الجزائر كغيرها من الدول بحسبانها تواجه العديد من التحولات الاقتصادية التي دفعت بها إلى الانسحاب من حقل التنظيم وتحرير نشاطها الاقتصادي في إطار ما يعرف بإزالة التنظيم إلى تجسيد ذلك في محاولة لها لمواكبة قانون عملها لهذه التحولات إذ ان المؤسسة كوحدة اقتصادية تتأثر بهذه الظروف الاقتصادية لذا فقد يضطر المستخدم من مواجهتها إلى تخفيض عدد عمالها وإنهاء عقودهم .

لذا شكلت مجموعات عمل لوضع التصورات وتقديم الاقتراحات العلمية إما بقصد تعديل أحكام هذا القانون، أو إلغائها وتعويضها بقوانين جديدة ومتطلبات التسيير الاقتصادي لمختلف المؤسسات الوطنية، واعتماد مبدأ العلاقات التعاقدية في إقامة أي علاقة بين المؤسسة ومحيطها

الاقتصادي والاجتماعي [1]. بناء على ذلك، تقدمت هذه المجموعات باقتراحات ركزت على ضرورة تجسيد مبادئ أساسية، أهمها مبدأ العلاقات التعاقدية وتعويض القوانين الأساسية النموذجية الصادر بمقتضى نصوص تنظيمية مركزية، باتفاقيات جماعية قطاعية، واتفاقيات جماعية للمؤسسات إلى جانب وضع أجهزة وميكانيزمات جديدة لتنظيم علاقات العمل قوامها العمل التفاوضي المشترك والحر بين وأصحاب العمل في كافة الجوانب والمسائل .

استجابت السلطة التشريعية لهذه الاقتراحات بإصدار العديد من النصوص التشريعية المتعلقة بتنظيم علاقات العمل فكانت سنة 1990 بداية المرحلة جديدة في تاريخ التطور تشريع العمل الجزائري معبرة عن مضمون دستور 4 فيفري 1989 الذي كرس مبدأ الديمقراطية والإصلاحات الشاملة للنظام الجزائري وأقر الحق في العمل وحمايته والمساواة بين العمال في الحقوق والواجبات هذه التشريعات الهادفة إلى تحقيق الانسجام بين المتطلبات الاقتصادية للمؤسسة ومتطلبات الحماية الاجتماعية للعامل في ظل التحول الرأسمالي وتخلي عن أسلوب التسيير الاقتصادي المباشر قانون علاقات العمل لسنة 1990 الذي يعبر الإطار العم الذي تتجسد ضمنه عملية تنظيم عالم الشغل طبقا للمتغيرات الجذرية التي مست النظام السياسي والاقتصادي الجزائري جاء هذا القانون على نقيض القانون الأساسي العام للعمال فإن نصوصه توحي بالميل اللبيرالي في تنظيم العمل الذي مكنه من التخلي عن تنظيم الشامل لعلاقات العمل وترك الأمر لإدارة الأطراف الاجتماعية في إطار السياسة التعاقدية مكتفيا بتدخل التوجيهي لإقرار نوع من التوازن بين متطلبات الحماية الاجتماعية والمقتضيات الاقتصادية للمؤسسة [2].

المطلب الخامس : الأهداف التي توصلت إليها هذه الإصلاحات

الإصلاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته هو وسيلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية من جهة وكذلك التحكم بالطلب من جهة أخرى ، كما يفترض أن يكون مرتبطا بخطة التنمية الاقتصادية،

[1] – فتحي وردية، "ضوابط إنهاء عقد العمل لأسباب اقتصادية في القانون الجزائري"، شهادة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو سنة 2017/02/07 ص 45.

[2] – فتحي وردية، نفس المرجع، ص 46.

الاجتماعية، فإذا بعد عن الإنتاج فسوف يؤدي إلى تدهور الاقتصاد الوطني وقد دلت بعض التجارب على خطأ التوجه نحو تحجيم دور الدولة والتركيز على التثبيت الاقتصادي وتحرير التجارة والتوسع في الخوصصة في عملية الإصلاح الاقتصادي وتقع في التضخم فتسعى إلى تحقيق إصلاحات هيكلية لتعزيز الاستقرار ومنع المشاكل المستقبلية وصولا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي ولكنها لا تتجاهل الفقر والبطالة .

ومن خلال هذا أن جهود الإصلاح الاقتصادي تنصب على تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- تفعيل إدارة الطلب الكلي بهدف الحصول على توازنات في الاقتصاد وكبح التضخم زيادة الكفاءة في الأداء الاقتصادي في توزيع الموارد
- منع الاحتكار وتعميق المنافسة في السوق.
- تعبئة الطاقات المادية والمالية والبشرية ووضعها في خدمة التنمية المستدامة.
- تحسين المناخ الاستثماري تحفيز الاستثمار طويل الأجل من خلال إتاحة الفرص المتكافئة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن وفق أولويات التنمية المحلية .
- رفع عائدية الاستثمار من خلال إزالة معوقات البيئة الإنتاجية وكذلك من خلال تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاعات الثلاثة (العام والخاص والمشترك) لزيادة قدرتها على مواجهة متطلبات السوق .
- في إطار توفير المناخ الاستثمار يفترض في الدولة ان تقوم بتحسين شروط العمل والإبداع [1].

[1] – سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح، "فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000 م- 2014 م" مذكرة شهادة الماستر، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة سنة 2013- 2014 ص ص 33-34.

المبحث الثاني: أهم برامج الإنعاش الاقتصادي

المطلب الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004)

يعتبر هذا البرنامج أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية .

وضع برنامج أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل ، عن طريق الترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لا سيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية. وتشير هذه الأهداف العملية إلى ثلاثة نوعية هي:

- مكافحة الفقر ، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي، وإنعاش الاقتصاد الجزائري.
- أن برامج التعديل المطبقة من اجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى .
- مستوى معيشة السكان . ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من اجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها ودون تعبئة الادخار المحلي ودون إنشاء القدرة الشرائية فإن إقامة إستراتيجية للإنعاش .[1]القائمة على الإصلاحات الهامة للإطار التسيير وإصلاح هياكل الاقتصاد الوطني ، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على مستوى

[1] – أ. صالحي ناجية، أ. محناش فتيحة ،" تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014 " أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف ، سنة 2013 م – 1434 هـ ، ص 03

الجغرافي والاجتماعي وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل .

ومن هنا يجب أن تسمح الإستراتيجية المعتمدة بانطلاق النمو والحفاظ عليه بصفة مستديمة ، حيث اعتمدت الحكومة على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيق وبوتيرة سنوية بأكثر من 5 % من أجل تقليص البطالة والفقر وخلق ما يقارب 850.000 منصب شغل خلال الفترة 2001 – 2004 .

وتقوم هذه الإستراتيجية على تحفيز كبير من طرق الدولة التي ستنجد مدا خيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب ويرتكز برنامج الإنعاش على المحاور الآتية:

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات .
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها .
- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية

ويقوم منهج الحكومة على الفرضية القائلة بأنه : " بعد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجميع الموارد الكافية، بتعين على الجزائر الشروع في انتهاج سياسة للنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني والحصول على طلب كاف على مستوى الوطني.

وعندئذ تجدر الإشارة إلى الأخطاء المترتبة عن هذا الخيار المتعلق بالنمو والناجمة عن الطلب الذي قد تكون عواقب تتمثل اختارها في اللجوء إلى الاستيراد لتلبية الطلب .

وبالتالي فإن المشاريع الواجبة إدراجها في البرنامج عليها أن تشجع قدر الإمكان ، استعمال المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية[1].

إن المصادقة على برنامج دعم الإنعاش الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج منها ما يفوق نسبة 74 % تتدرج في إطار إعتمادات الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق البرنامج حيث تستند

[1] – ا . صالحي ناجية، أ . محناش فتيحة، نفس المرجع، ص ص 4.3

إلى تشخيص الذي عرضته الحكومة والذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد والتي تميزت بما يلي :

- مؤشرات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي .
- نسبة نمو غير كافية .
- ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان .

إن نسبة 3.2 % من معدل النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي خلال فترة 1995 – 2000) تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لا سيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة [1].

المطلب الثاني : نتائج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004)

تميزت السنوات 2001- 2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع الوطن، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على وجه الخصوص ما يأتي :

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولا أي 3.700 مليار دينار منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي .
- نمو مستمر يوساوي في المتوسط 3.8 % طوال السنوات الخمسة بنسبة 6.8 % في سنة 2003 م .
- تراجع في البطالة أكثر من 29 % إلى 24 % .
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8 % واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار

[1] – مرجع سابق، ص ص 4-5 .

دولار إلى 22 مليار دولار .في زيادة مستمرة ن وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.9 مليار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار في سنة 2003 .

وعليه فغن هذا البرنامج قد خفف من الانعكاسات الفاسدة والعميقة ويخلف الظروف الملائمة لاستراتيجيه حقيقية للتنمية المستدامة [1].

المطلب الثالث : البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005– 2009)

لقد شكلت انتخابات الرئاسية (8 افريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة " بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وزيادة على ذلك . فقد تم تأكيد هذا الإلزام بتعليمة رئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو . وفي هذه الأثناء تعتزم الحكومة مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات وستعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي وفي ضل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، تعتزم الحكومة تكييف مقاربتها قصد :

- استكمال الإطار التحفيزي أن تأمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي .
- مواصلة تكيف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية .
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة ، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية .
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة ، التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة .

[1] – أ– زرمان كريم،" التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001، 2009 "، المركز الجامعي خنشلة، العدد السابع ، جوان 2010 م ص ص 204– 205 .

أولا :الإصلاح في المجال الاقتصادي :

1- تحسين إطار الاستثمار

أ- ترقية الاستثمار وضبطه :

إن المراجعات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراءها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الإتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون[1].

الاستثمارات الذي تمت مراجعته ، توفر إطار قانونيا ملائما لترقية الاستثمار .

ب- تسوية مسألة العقار:

فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يسار إليه على انه عائقا أمام ترقية الاستثمار فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية.

ت- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي :

إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخر صاحبته ظواهر ضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها

ث- عصرنة المنظومة المالية:

إن عصرنة المنظومة المالية ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر في سباق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها .

وستحقق الحكومة الأهداف التالية :

- استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا .
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين .
- تعزيز سوق رؤوس الأموال .
- تطوير المؤسساتي للقطاع المالي لا سيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنعاش البورصة وتطويرها .

[1] – عبو عمر، عبو هودى "ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع و تحديات" ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، ص ص 9-10

هـ- الاتصالات والتكنولوجيا الجديدة : اهتمت الحكومة بهذا الميدان بشكل خاص فغنها ستسهر على :

- استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الإيصالات وتشجيع على تطوير دخول الانترنت .
- الشروع في فتح رأسمال شركة اتصالات الجزائر لشريك إستراتيجي لتحسين مردوديتها.
- مواصلة عصرنه الخدمات البريدية والمالية البريدية [1].

2_سياسة تهيئة الإقليم :

إن سياسة تهيئة الإقليم من شانها أن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية وإطار توجيهها الأعمال الواجب إنجازها ومن شأنها أيضا أن تقوم جهود التنمية نحو انسجام وتوازن بين المناطق والقضاء على اللامساواة المتفاقمة .

أ- البنى التحتية الخاصة بالطرق:

فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق / غرب فإن حافظة الدراسات والإنجازات تتضمن ما يأتي :

- الطريق العرضي للهضاب العليا .
- الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة .
- استكمال الطريق العابر للصحراء.
- تهيئة الطريق الساحلية .
- بناء المنشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبرى .
- وضع برنامج هام ومتواصل لصيانة شبكات الطرق الموجودة .

ب- البنى التحتية للمطارات:

- مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر .
- توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف، وبرج باجي مختار، وكذا إنجاز مطار في شلف .

[1] - عبو عمر، عبة هودة، نفس المرجع، ص ص 10-11

- تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية .

ج – البنى التحتية البحرية : في مجال صيانة الموانئ وتوسيعها يتمثل هذا البرنامج في ما يأتي:

- صيانة الهياكل القاعدية وتطويرها .
- تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها .
- البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية : وتشمل على الخصوص
- إنجاز خط يربط دموش – بمشرية
- تمديد الخط العرضي للهضاب العليا المسيلة – سعيدة عبر عين وسارة وتيارت .
- الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود – الجلفة عبر توقرت والجلفة
- تحديث شبكة السكك الحديدية للعاصمة [1]

المطلب الرابع : أثر برامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار.

تم اعتماد مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي بهدف تسريع وثيرة التنمية من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني ، ورفع كفاءته حيث أصبحت برامج الإنعاش بعدة تدابير محفزة للاستثمار، ومن أجل ذلك لا بد من دراسة تأثير برامج الإنعاش على تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، في هذا الإطار قامت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بجمع مختلف البيانات عن الاستثمارات المصرح بها خلال فترة 2002 – 2013 وهي الفترة المصاحبة لبرامج الإنعاش الاقتصادي ومن خلال الإطلاع على إحصائيات الوكالة يمكننا تقييم الإطار العام للاستثمارات في الجزائر خلال هذه الفترة وذلك وفقا ما يلي :

1– اتجاهات التصريح بالاستثمار :

قدر عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002- 2013 ب 53207 مشروع استثماري بمبلغ إجمالي قدر ب 8072482 دج كما تم استحداث 853409 منصب شغل ونشير في هذا المجال إلى تحسين كبير من حيث ارتفاع عدد المشاريع المصرح بها بشكل لافت من 483 مشروع

[1] – مرجع سابق ، ص 13.

بمبلغ إجمالي 98276 مليون دينار سنة 2002 إلى مستوى 8895 مشروع بمبلغ إجمالي قدر 1716136 مليون دينار سنة 2013 .حيث ساعدت السياسات المالية المتحدة من طرف الدولة ممثلة في تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار وخلق فرص أكثر للنشاط الاقتصادي في عدة مجالات أهمها الصناعة والبناء والأشغال العمومية، فقد شهدت الفترة 2002- 2013 تطوير كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي ارتفعت من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلى ما يقارب 777818 مؤسسة مع نهاية سنة 2013، حيث شهدت الفترة 2010- 2013 لوحدها فقط استحداث 208188 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

2- طبيعة الاستثمارات المصرح بها:

ستتم الإشارة في هذا المجال إلى طبيعة الاستثمارات المستحدثة من حيث كونها استثمار عام أو خاص ، كما نتطرق أيضا لدراسة حجم الاستثمار الأجنبي والمحلي من إجمالي الاستثمارات المستحدثة وذلك من خلال ما يلي :[1]

أ- حجم الاستثمار من حيث الطابع القانوني:

من خلال البيانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار نستنتج بأن القطاع الخاص استحوذ على اكبر عدد من الاستثمارات المصرح بها خلال فترة الدراسة حيث ساهم القطاع الخاص بنسبة 98.45 % من إجمالي الاستثمارات المصرح بها كما ساهم في استقطاب 85.31% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة وذلك من خلال مساهمة بمبلغ إجمالي قدر ب 4663864 مليون دينار جزائري وهو ما يمثل 57.77 % من إجمالي المبلغ الموجهة للاستثمار خلال الفترة 2002- 2013.

ب- حجم الاستثمار الأجنبي:

[1] – د- علام عثمان، "واقع المناخ الاستثماري في الجزائر، مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014 "، مداخلة بملتقى العربي الأول كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة، ص ص 16-18.

فيما يتعلق بنوع الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة فقد تم تسجيل 52739 مشروع استثمار محلي بمبلغ يبلغ 605318 مليون دينار، مقابل 468 مشروع استثمار أجنبي بمبلغ إجمالي قدر ب 2022164 مليون دينار حيث ساهمت الاستثمارات المحلية في استقطاب 89 % من إجمالي اليد العاملة المستحدثة خلال هذه الفترة .

ت-نوع الاستثمارات المصرحة بحسب القطاع: توزعت الاستثمارات المصرح بها خلال فترة الدراسة بشكل أساسي وفق ما يلي:

- قطاع الصناعة على 6607 مشروع بمبلغ إجمالي قدر ب 4033666 مليون دينار جزائري/، وهو ما يقارب 50 % من إجمالي الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة .
- استقطب قطاع السياحة 489 مشروع، بمبلغ إجمالي بلغ 8864445 مليون دج.
- قطاع النقل تلقى 29145 مشروع ، بمبلغ إجمالي قدر ب 725264 مليون دج.
- استفادة قطاع الخدمات من 5481 مشروع بقيمة إجمالية قدرت ب 665037 مليون دج .
- سجلت 4 مشاريع لفائدة قطاع الاتصالات بمبلغ إجمالي 350486 مليون دج .
- استفادة كل من قطاع الزراعة والتجارة والصحة ب 1357مشروع بقيمة إجمالية قدرا ب 205447 مليون دج .

المطلب الخامس : البرامج التنموية المعتمدة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يهدف بالدرجة الأولى إلى:

- تعزيز النشاطات المنتجة والتي تخلق القيمة المضافة وتوفر مناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي والمؤسسة الإنتاجية .
- إعادة بناء المنشآت القاعدية الخاصة منها تلك التي تسمح بتحفيز النشاط الاقتصادي وتدعيمه.
- وتوفير الإحتياجات الضرورية للسكان يخص تطوير الموارد البشرية .

1- دعم الإصلاحات : قدر المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإصلاحات ب 46 مليار دينار على امتداد 4 سنوات وهو ما يمثل 8.6 % من المبلغ الكلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية للسماح لها بالعمل وفقا لمعايير الفعالية، هذا الأساس فإن الإجراءات المتخذة لمراقبة الإصلاحات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي تهدف إلى إعادة الهيمنة وتحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة .

2- دعم النشطات المنتجة: دعم النشطات المنتجة يتضمن تدعيم قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية، بإعتمادات مالية معتبرة من خلال ضبط ووضع برامج قطاعية خاصة، نذكر منها على سبيل المثال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وقد صنفت هذه القطاعات ضمن القطاعات المنتجة للثروة، وهنا نلاحظ تراجع الحكومة من دعم مؤسسات القطاع العمومي ، والتي استهلكت خلال العشرية الأخيرة ما يقارب 1200 مليار دج دون تحقيق الأهداف المرجوة منها [1].

3- التنمية المحلية والبشرية : تحتوي على :

1- التنمية المحلية:

لقد قدر الغلاف المالي المخصص في هذا الصدد ب 113 مليار دج مخصص لتمويل مشاريع الاستثمارات في المجالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين وكذلك تأهيل المناطق النائية والمعزولة وتتمحور العمليات المدرجة ضمن هذا الإطار في 6 محاور أساسية:

- مخططات البلدية للتنمية والموجهة في تشجيع التنمية المحلية .
- المشاريع المتعلقة في إصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير .
- المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية والولائية .

[1] – عياش بولحية ، "دراسة اقتصادية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001- 2004 "مذكرة ماجيستر ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، سنة 2010- 2011 ، ص ص 49-51.

- المنشآت القاعدية الإدارية .
- حماية البيئة والمحيط .

2- الشغل والحماية الاجتماعية:

يعد الغلاف المالي المخصص لميدان الشغل والحماية الاجتماعية ب 16 مليار دج حيث يرمي إلى خلق مناصب الشغل توفير 70.000 دج منصب شغل جديد بمعدل 22.000 منصب إضافي سنويا خلال الفترة الممتدة بين سنتي (2001- 2004) هذا من خلال :

- تدعيم الأعمال الكبرى التي تتطلب تشغيل أكبر حجم من اليد العاملة .

3- الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية :

خصص هذا القطاع بأكبر نصيب من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بمبلغ يقدر ب : 210.5 مليار دينار وهو يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986 والسياسات التقشفية التي اتبعتها الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استفادة التوازن المالي للميزانية [1].

4- تنمية الموارد البشرية:

خص هذا الجانب بغلاف مالي يقدر ب 90.3 مليار دج موجه لإنجاز مشاريع لها تأثير مباشر على احتياطات السكان وتحسين قطاعات جد حيوية وذات صلة وثيقة بالحياة اليومية، كقطاع التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي، السكان ، الشباب والرياضة، والاتصال والثقافة وأخيرا الشؤون الدينية [2]

المبحث الثالث : التصدير في الجزائر

المطلب الأول : أولويات لإنجاح التصدير

[1] - عياش بوليحية، نفس المرجع ص ص 54-55-56-57.

[2] - مرجع سابق ، ص 60.

1 – الإستراتيجية :

يجب على المصدر أن تكون له نظرة واضحة حول منتوجه وحول السوق المستهدفة .

قبل عملية التصدير يجب على الشركة أن تحفز نفسها وذلك باستفسار حول شروط التعاملات الدولية.

ينصح بالتشخيص للتصدير وهذا من اجل تقييم قدرة الشركة على التعامل على المستوى الدولي.

3- ***الإنتاج*** :

المعرفة والتحكم في التكاليف للتمكن من تحديد الأسعار من خلال التفاوض مع الزبون .

أدوات تسيير الإنتاج (الوقت والمنهجية) تسمح لرئيس الشركة بإنتاج السلع والخدمات في الآجال التي تتطلبها عمليات التصدير .

4- **التموين:**

التحكم في التموين من أجل تلبية طلبات الزبون الأجنبي في الآجال المحددة وذلك من خلال تجهيز المخازن وتهيئتها والحرص على عدم إتلاف المنتج إضافة إلى تجهيز كما ونوعا ليكون جاهزا لتسلية وفق معاير الجودة المتعارف عليه دوليا ..

5- **التسويق:**

ينصح أن يكون المسؤول عن التصدير مع بتقنيات التجارة الدولية وذلك من خلال معرفة جميع الأمور المتعلقة بالتسويق من خطوات وضروريات وظروف التجارة ومعرفة منافذ التسويق ليكون جاهزا لتسويق البضاعة .

6- **المالية:**

أن تتوفر وسائل مالية من أجل تحسين أداء عملية التصدير (أموال خاصة، قروض بنكية ، تسبيقات على الفواتير، قروض المسبق للصادرات [1].

و المسؤول عن المؤسسة يجب أن يحرص على توفير الأموال ودون الأموال لا يمكن للمؤسسة مزاولة نشاطها .

7- سعر التصدير:

يعتبر من بين الأمور والأولويات لإنجاح عملية التصدير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي من واجب المسؤول عن المؤسسة المصدرة الإلمام بجميع الأمور المتعلقة بكيفية تحديد الأسعار وما هي الأسس التي تقام عليها تحديد الأسعار، وأسعار المنتجات المنافسة على المستوى الدولي حيث أن :

- الأسعار المتوقعة في الأسواق الأجنبية ليست بالضرورة نفس الأسعار المتداولة في السوق المحلي .
- لتحديد سعر التصدير ، يجب الأخذ في المؤسسات تكاليف الإنتاج السوق المنافسة.

8- اللوجستيك :

يقصد به مجموعة من الأنشطة التي تقوم المؤسسة المراد تصدير منتجاتها وربطها بالمتعاملين الخرجين من خلال تدبير أمور النقل من المؤسسة إلى الميناء ، نفس الشيء بالنسبة لعملية العبور من دولة مصدرة إلى نظيرتها المستوردة.

9- المعايير والنوعية :

المنتوج الموجه للتصدير وتغليفه يجب أن يحترما المعايير الدولية كما يجب أن يستجيب لمتطلبات الزبون [2] والزراعة واللذان يشكلان تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية إذ تشير الأرقام إلى المساهمة

[1] - سناء مطياف،" آليات تحفيز الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة الجزائرية "، دراسة حالة مؤسسة المخللة القسنطينة الكبرى ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، سنة 2014 ص ص 2- 3

[2] - سناء مطياف نفس المرجع ص ص 3-4 .

متواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصادرات حيث لم تتعد نسبة المساهمة 30 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2007 أي ما مقداره 1.7 % من إجمالي الصادرات وهي نسبة ضئيلة جدا خاصة إذا تم مقارنتها بدل نامية أخرى ففيتنام مثلا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصدير 20 % علاوة على ذلك فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة بقدر نحو 500 مؤسسة سنة 2007 وتتوزع صادرات هذه المؤسسات على المنتوجات نصف المصنعة، المواد الخام، التجهيزات الصناعية السلع الغذائية، السلع الاستهلاكية والتجهيزات الفلاحية بنسبة 75 ، 6.75 % ، 6.75 % ، 5.25 % ، 3.5 % ، 2.75 % في فرنسا وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوجهة نحو التصدير 110.650 مؤسسة خلال سنة 2011 أي ما يمثل 94 % من عدد الإجمالي للمؤسسات المصدرة [1].

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتصدير خارج المحروقات

يختص هذا الجزء من البحث في عرض حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وكذا التركيبية السلعية للصادرات إجمالا ، ثم سيتم التعرف على درجة إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال التصدير وإبراز درجة الترابط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات .

1- واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر :

من المهم إلغاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات قصد إعطاء فكرة على حجم الإرتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2008- 2012)

	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات النفطية	4845030.5	3192819.1	4106624.6	5073543.4	5.397638
الصادرات خارج	124994.6	77408.4	77408.4	150293.4	169585

[1] - مرجع سابق ، ص ص 49- 50.

المحروقات					
نسبة خ م الإجمالي	% 2.5	%2.3	% 2.6	% 2.8	% 2.96

ويلاحظ من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات لم تتعد نسبة 3 %طوال فترة الدراسة (2008-2012) حيث كانت نسبتها 2.3 % و 2.96 % . لقد مثلت سنة 2009 أدنى حصيلة لها وقد أرجع المحللون الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية، ولعل أهم قنوات التأثير تعود في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له نتيجة مرور اقتصاديات الدول المتقدمة بمرحلة من الركود والبحث عن السيولة بهدف من التخفيف من الآثار السلبية للازمة المالية العالمية . بينما تم تسجيل أعلى نسبة للصادرات خارج المحروقات سنة 2012 ويعكس ذلك التعافي الذي بدأ يشهده الاقتصاد العالمي من الأزمة .[1]

2- التنوع السلعي للصادرات خارج المحروقات :

فإن حالة الجزائر بالتحديد خارج المحروقات نجد أنها تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات نصف المصنعة ، المواد الخام، المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية، المعدات الصناعية، المنتجات الفلاحية، والجدول التالي يوضح تطور نسب هذه السلع خلال فترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية 2012 م .

	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	7657.3	6.13	8193.1	10.58	234055.5	20.62	25880.9	17.22	24271	14.32
مواد الخام	21542.3	17.23	12302.3	15.89	6977	6.15	11717.1	7.80	12950	7.64
منتجات نصف مصنعة	89308.4	71.45	50258.7	64.93	78567.6	69.23	108993.9	72.52	128724	75.9
معدات فلاحية	67.7	0.05	19.5	0.03	58.8	0.05	25.7	0.02	73	1.04
معدات صناعية	4334.5	3.47	3075.9	3.97	2235.1	1.97	2561.1	1.70	2326	1.73
سلع استهلاكية	2084.4	1.67	3559.4	4.6	2237.4	1.98	1115.7	0.74	1241	0.73
المجموع	124994.6	100	77408.4	100	113481.4	100	150293.4	100	169585	100

[1] – جمال خنشور، حمزة عوادي ،" نحو إرساء استرتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية علم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي المجلد 7 . العدد 2 سنة 2014 ص ص 47-48.

إذن تعد النسب المسجلة دليلا واضحا على ضعف في بلوغ الهدف الإستراتيجي المنشود، والمتمثل في جعل هيكل الصادرات متنوعا ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات .

3 – مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصادرات خارج المحروقات بالنظر إلى التحليل السابق والمتعلق بالتنوع السلعي للصادرات الجزائرية ومع الأخذ في الحسبان توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يتركز أكثرها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف في قطاع الصناعة التحويلية [1].

المطلب الثالث : الصعوبات التي يواجهها التصدير في الجزائر "

إن التأكيد على الطابع الإستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على تبادل الخارجي للجزائر و إعاقتها له، فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد أدى إلى الاقتصاد بأن الفشل قدر محتوم ثم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين، مما أدى باقتصاد الجزائر إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير ومشاكل التصدير في الجزائر هي من زوايا عدة وهي ما يلي:

1 – المشاكل على المستوى الجزائي :

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد .
- تطبيق عشوائي وغير منتظم للإجراءات العمل المنصوص عليها .في نظام الجودة .
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات .

[1] – جمال خنشور، حمزة عوادي نفس المرجع ص ص 48.49

- عدم توافر نظام المعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق .

- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار علمي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم، ومتطلبات الوضع الحالي.

- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المتبادلات التجارية التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الأزمات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية [1] العالمية.

- كل هذه التراكمات السلبية أدت إلى تقليص التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق بتدني منتجات والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا في المقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية، بإضافة إلى اختلال المؤسسة الجزائرية (العمومية والخاصة) في مجال التصدير وتتمثل في :

- انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة يلاحظ غياب كلي في بعض المؤسسات هياكل تتكفل بوظيفة التصدير (التسويق الدولي – المصلحة القانونية المختصة ...) تمتد جذور ضعف هذه الوظيفة إلى ضعف مصالح البيع في السوق الوطنية .

- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع، حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة تركز على الجانب التصديري .

3- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي :

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير او على اقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق التنافسية .

[1] – وصاف سعيدي ، نفس المرجع، ص ص 12-13

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير .
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون متوقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول .
- سوء استخدام التكنولوجيا دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية بإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والسيكولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة .
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة[1].

خلاصة :

نفسر أن برنامج الإصلاح الذي شرع في تطبيقه وما نتج عنه من إجراءات تهدف في مجملها توسيع صلاحيات المؤسسات الإقتصادية في مجال التسير والتنظيم وإعادة الهيكلة لم تكن كافية لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والمالية التي سطرتها الدولة .

أما المجال الزراعي لقي تراجع كبير في مكانته بمرتبة الثالثة بعد قطاعات الخدمات والبناء بنسبة 11,7 سنة 2010م وتكمن نتيجة هذا التراجع في هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى قطاعات أخرى نتيجة فوارق مستويات الدخل .

وقد جاء برنامج الإنعاش الإقتصادي بالنظر إلى الوضعية الإقتصادية الوطنية وفي زيادة معدلات النمو فقد ساهم هذا البرنامج في النشاط الإقتصادي بتوفير تنمية محلية وإستكمال البرنامج التكميلي لدعم النمو للمشاريع التي سبق تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي.

[1] - مرجع سابق، ص 13.

خاتمة

الخاتمة:

الحقيقة التي وصل إليها الفكر التنموي هو أن التنمية تتضمن تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والمعتقدات ولكن الوضعية التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية هي مظاهر التخلف في شتى مجالات التنمية واستعجال مظاهر الفقر واتساع الفجوة بينها وبين الإقتصاديات المتطورة ونشاط التكتلات الاقتصادية بين الدول الكبرى.

على هذا الأساس حددنا مجموعة من النظريات المختلفة ذات النموذج الرأسمالي والاشتراكي بهدف وضع سياسات معالجة والأساليب لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة هذا مع الأخذ في الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على الدول النامية، إنما يتطلب الأمر استيعاب تلك النظريات وتطويرها بما يخدم صالح هذه الدول.

وعليه اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية إذ هيمنت على المؤسسات العمومية وتبنت تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة منذ سنة 1965 إن إنجاح الجزائر لهذا النموذج لم يكن له سلبيات لأنه مكنها بناء مصانع كبيرة يمكنها من إقتصاد قوي لو أنها إستقلت إستقلالا أمثل ولكن هذه المرحلة نتجت عنها سلبيات وهي إكتشاف عن إقتصاد هش خاضع للهزات لإرتباطه بمصدر عرضه لعدم الاستقرار وهو قطاع المحروقات (البترول).

وقامت بتطوير القطاع الفلاحي ولكنه لم ينجح أيضا لأنه لم يلقى إهتماما وتشجيعا فقد فشلت.

وعقب ذلك منذ بداية التسعينات قامت السلطات العمومية بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع وفي إطار هذه الإصلاحات إلتزمت الدولة بالتكفل بالانعكاسات الإجتماعية التي كانت متوقعة مثل هذه التعديلات خاصة على فئات الدخل المحدود. وبناء على ذلك حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياستها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر.

واتخذت أيضا برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001، 2004م هو أداة سياسية إقتصادية معروفة في سياسة الإنفاق العام تمثل في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزا على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا– الكتب:

1- أحمد هني ،إقتصاد الجزائر المستقلة ،دوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، الطبعة الثانية ، سنة 1993م.

2- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائرا الواقع والآفاق ، دار الخلدونية للنشر ، الجزائر ، سنة 1432هـ 2011م.

ثانيا– المجلات والدوريات :

1- أوشن سومية ، نظريات التنمية الإقتصادية مطبوعة مقدمة لطلبة سنة الثانية ، جامعة قسنطينة ، سنة 1013- 2014 م .

2- باشي أحمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث ، عدد 2 جامعة الجزائر سنة 2003م

3- جمال خندوس ، حمزة عوادي ، نحو إرساء إستراتجية متكاملة لتنمية الصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة بسكرة وجامعة أم البواقي ، الجلد 7 ،العدد2 ، سنة 2014م.

4- الداوي الشيخ ، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 25 العدد الثاني ، سنة 2009م .

5- زرمان كريم ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009م ، المركز الجامعي خنشلة ، عدد السابع ، سنة جوان 2010م .

6- زوزي محمد ، إستراتجية الصناعات المصنعة

7- صالحي ناجية ، محناش فتيحة ، تقيم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال فترة 2001-2014م ، ابحاث المؤتمر الدولي،جامعة سطيف ،سنة 2013م – 1434هـ .

8- عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الإقتصادي : نظريات النمو والتنمية الإقتصادية.

9- عبو عمر ،عبو هودة ، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .

10- علام عثمان ، واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001 -2014م. ، مداخلة بملتقى العربي الأول ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة البويرة .

11- فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث جامعة سعد دحلب ، بليدة ، عدد 11، سنة 2012م.

12- كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد الخيضر بسكرة ،العدد الثامن سنة 2005م .

13- مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمن ، ملتقى الدولي الاول حول الإقتصاد الإسلامي: الواقع .....والرهانات المستقبل ، عنوان المداخلة :إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية والمنهج الإقتصاد الإسلامي ، المركز الجامعي غرداية ، يوم 23-24 فبراير 2011م.

14- وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر ، الواقع والتحديات ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد1 ، سنة 2002م.

ثالثا: المذكرات والأطروحات:

1- تركية صغير ، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وإنعكاسها على الأداء الإقتصادي خلا ل فترة 1990- 2014م ، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، سنة 2014-2014م.

2- دردوري سارة ، فليون هنية ، أثر العائدات البترولية على إقتصاد الجزائري خلال فترة (2005- 2012م) ، شهادة ليسانس ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2012-2013م.

3- زهير عماري ، تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال فترة 1980- 2009م ، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر ، بسكرة سنة 2014م.

4- زوليخة بالحناشي ، التنمية الإقتصادية في المنهج الإسلامي ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، قسنطينة سنة 1428هـ 2007م.

5- زيرمي نعيمة ، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق ، مذكرة ماجستر ، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان ، سنة 2010 -2011م.

6- سناء مطياف ، آليات تحفيز الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،دراسة حالة مؤسسة مخللة القسنطينة الكبرى، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، سنة 2014م.

7- سيلام حمزة ، ولد بزيو فاتح ، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000- 2014م، مذكرة شهادة ماستر ،جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، سنة 2013- 2014م .

8- عياش بولحية ، دراسة إقتصادية لبرامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2001 -2004م ، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 111 2010- 2011م.

9- عياش خديجة ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007م) ، شهادة الماجستر سنة 2010 -2011م.

10- غردي محمد، القطاعي الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثماري في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ، سنة 2011م.

11- فتحي وردية ، ضوابط إنهاء عقد العمل لأسباب إقتصادية في القانون الجزائري ، شهادة دكتوراه ، جامعة مولودي معمري ، تيزي وزو ، سنة 07/ 02 /2013م.

12- فوزية غربي ، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة منتوري، قسنطينة ، سنة 2007-2008م.

13- كبداني سيد أحمد ، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان سنة 2012 -2013 م.

14- مربعي سوسن ، التنمية البشرية في الجزائر –الواقع والآفاق- مذكرة ماجستار في علوم التسير، سنة 2012- 2013م.

15- موسى سعداوي ، دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية -حالة الجزائر - ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، سنة 2006-2006 م.

رابعا– مواقع الأنترنت :

1- تسلسل ماسلو الهرمي للإحتياجات ، https://ar.wikipedia.org/wiki/

2- جلال خشيب، النمو الإقتصادي مفاهيم ونظريات ، WWW.ALUKOH.NET

الفهرس

الإهداء والشكر

خطة البحث

مقدمة :

الفصل الأول : الإطار العام للتنمية الاقتصادية .

تمهيد: **12**

المبحث الأول: الإطار المفاهمي للتنمية الإقتصادية. **13**

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية 13

المطلب الثاني: السياق التاريخي للتنمية الإقتصادية.....15

المطلب الثالث: الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها.....17

المطلب الرابع: المصادر التي تمول التنمية الإقتصادية 18

المبحث الثاني: أهم أولويات وأهداف التنمية داخل الدول النامية **21**

المطلب الأول: أولويات التنمية الإقتصادية في الدول النامية 21

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجهها الدول النامية في تحقيق التنمية الإقتصادية 23

المطلب الثالث: أهداف التنمية الإقتصادية داخل الدول النامية 25

المطلب الرابع: خصائص التنمية الإقتصادية في الإسلام 26

المبحث الثالث : نظريات التنمية الإقتصادية **27**

المطلب الأول: نظريات النمو الإقتصادي في دول المتقدمة.....27

المطلب الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية في دول النامية (متخلفة).....33

خلاصة **37**

الفصل الثاني : سياسات التنمية في الجزائر 1962– 1988 .

تمهيد.....**41**

المبحث الأول : التنمية الإقتصادية في الجزائر من الإستقلال إلى خطة التنمية 1967...**42**

المطلب الأول: تنظيم الإقتصاد من الاستقلال 1962 إلى خطة التنمية 1967.....42

المطلب الثاني: وضعية الإقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات 44

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء الإقتصادي 45

المبحث الثاني: نموذج الصناعات المصنعة في الجزائر.....**47**

المطلب الأول : مفهوم إستراتجية التنمية 47

المطلب الثاني: إستراتجية الصناعات المصنعة في الجزائر.....48

المطلب الثالث: نتيجة تطبيق الإستراتجية الصناعات المصنعة في الجزائر.....50

المبحث الثالث : نموذج القطاع الفلاحي داخل الجزائر في فترة قبل 1988.....**52**

المطلب الأول: الدور الإقتصادي للزراعة.....52

المطلب الثاني: تطوير القطاع الفلاحي قبل الإصلاحات 1988.....54

المطلب الثالث: مكانة الزراعة داخل التنمية الوطنية.....55

المطلب الرابع: الصعوبات والتحديات التي وجهها النشاط الزراعي الوطني 58

المبحث الرابع: نموذج التجارة الخارجية في الجزائر بعد الإستقلال **60**

المطلب الأول: التجارة الخارجية في فترة 1963 إلى 1966 60

المطلب الثاني: التجارة الخارجية خلال المخططات التنموية (1967- 1977).....62

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في الجزائر من الإحتكار إلى التحرير.....64

المطلب الرابع: تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال المرحلة (1980- 1989)...65

المطلب الخامس: تنمية الصادرات في الجزائر 68

المطلب السادس: مشاكل التصدير في الجزائر.....69

خلاصة.....**71**

الفصل الثالث بعد 1988.

تمهيد.....**74**

المبحث الأول:أهم الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات.....**75**

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الإقتصادي 75

المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها الإصلاحات الإقتصادية 77

المطلب الثالث: آثار الإصلاحات الإقتصادية 80

المطلب الرابع: المبرر الإقتصادي في ظل الإصلاحات الإقتصادية لسنة 1988 84

المطلب الخامس: الأهداف التي توصلت إليها الإصلاحات 85

المبحث الثاني: أهم برامج الإنعاش الإقتصادي **87**

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001- 2004).....87

المطلب الثاني: نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) 89

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي (2005- 2009)..90

المطلب الرابع: أثر برامج الإنعاش الإقتصادي في تعزيز فرص الإستثمار 93

المطلب الخامس: البرامج التنموية المعتمدة ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.....96

المبحث الثالث:سياسات التصدير في الجزائر **98**

المطلب الأول: أولويات التصدير 98

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة المتوسطة والتصدير 100

المطلب الثالث: الصعوبات التي يواجهها التصدير في الجزائر.....102

خلاصة **105**

خاتمةّ عامة **108**

قائمة المراجع **111**

ملخص

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية طويلة الأجل تتطلب جهدا مستداما ، ومتواصلا وتهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي و رفع الدخل الفردي ولكن في الجزائر لم تحقق تنمية اقتصادية وحركية كبيرة في نشاطها الصناعي و الأنشطة الحديثة الأخرى بما فيها ظروفها الاجتماعية و قد كانت اعتمدتها فقط على المحروقات وهذا يعكس على دخل الدولة

Résumé :

Le développement économique est un processus à long terme qui nécessite un effort soutenu et soutenu visant à réaliser des changements structurels dans l'entité économique de construire mécanisme d'auto-économique comprend augmentation réelle du PIB et augmenter le revenu par habitant, mais en Algérie n'a pas réalisé d'importants développement économique et dynamique de l'activité industrielle et d'autres activités modernes y compris les circonstances sociales et ces ressources dépendent que du secteur de hydrocarbure seulement